مجلة « في الترجمة / In Translation »

المجلد : 11 / العـدد : 01 (عدد خاص) (ماي 2024) ،
ص ص 100 - 138

# تطور لغة الاقتصاد السياسي في ظل التحولات والأزمات:
# نحو تصور لتدقيق الترجمة العربية للمصطلحات الاقتصادية الأجنبية

# The Evolution of the Language of Political Economy in the Light of Transformations and Crises: Towards a Vision for Accurate Arabic Translation of Foreign Economic Terms

**جودة عبد الخالق [1]، مُحَمَّد رمضان الزيني [2]**

**Gouda Abdel-Khalek [1], Mohammed Ramadan El-Zeiny [2]**

[1] أستاذ الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، ووزير التموين والتجارة الداخلية الأسبق

[1] Professor of Economics, Faculty of Economics and Political Science, Cairo University. Former Minister of Supply and Internal Trade, Egypt.

[2] باحث اقتصادي، دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة

[2] Ph.D. in Economics, Faculty of Economics and Political Science, Cairo University

**تاريخ الاستلام**: 2024/03/31 **تاريخ القبول**: 2024/04/29 **تاريخ النشر**: 2024/05/28

**ملخص:**

تهدف الدراسة إلى إلقاء الضوء على أهم المصطلحات الاقتصادية الأجنبية المستحدثة في ظل التحولات والأزمات العالمية، وذلك خلال الفترة 1970-2023، وتقييم مدي دقة ترجمتها في الدراسات الاقتصادية العربية. وقد استخدمنا المنهجين التاريخي والوصفي لاختبار فرضية الدراسة: أن البحوث الاقتصادية العربية لم تستطع التوافق على ترجمة دقيقة وموحدة للمصطلحات الاقتصادية الأجنبية. وأظهرت النتائج غياب التدقيق اللغوي في الترجمة العربية للمصطلحات الاقتصادية الأجنبية المستحدثة، نظرًا لاختلاف المضمون والسياق والتناول والفهم لهذه المصطلحات. فضلًا عن غياب الجهود الممنهجة في بحث مشكلات الترجمة الاقتصادية العربية. وتوصي الدراسة بتوجيه الجهود نحو إحياء كل من "المعجمية Lexicography" وعملية "التعريب Arabization " للمصطلحات الاقتصادية الأجنبية، وذلك من خلال تبني المؤسسات البحثية العربية إصدار "معجم موحد للمصطلحات الاقتصادية"، وخاصة المستحدثة منها.

**كلمات مفتاحية:** المصطلحات الاقتصادية الأجنبية، التحولات والأزمات الاقتصادية، المعجمية، العلوم البينية، التعريب.

**Abstract:**

The objective of this study is to shed light on the most important foreign economic terms developed in the light of global transformations and crises, during the period 1970-2023, and evaluating the accuracy of its translation in Arabic economic research. We used historical and descriptive approaches to test the hypothesis: Arabic economic research was unable to agree on an accurate and unified translation of foreign economic terms. The results revealed the absence of linguistic proofreading in the Arabic translation of

newly introduced foreign economic terms, due to the differences in content, context, treatment, and understanding of these terms, and the absence of systematic efforts to discuss the problems of Arabic economic translation. Finally, we suggested directing efforts towards reviving both “Lexicography” and “Arabicization” process of foreign economic terms, by adopting Arab research institutions the issuance of a “Unified Dictionary of Economic Terms,” particularly new introduced terms.

**Keywords:** Foreign Economic Terminology; Economic Transformations and Crises; Lexicography; Interdisciplinary Sciences; Arabicization.

**المؤلف المرسل**: د. مُحَمَّد رمضان الزيني، **الإيميل**: moh_elzeiny@yahoo.com

قُدمت هذه الورقة في المؤتمر الدولي للجامعة الأهلية الفرنسية في مصر واجتماع الجمعية الوطنية للغات التطبيقية/الجمعية الدولية للغات الأجنبية التطبيقية (ANLEA) بعنوان "آفاق البحث في مجال اللغات التطبيقية ((Langues Étrangères Appliquées (LEA): الأعمال والتجارة الدولية والترجمة التخصصية"، الجامعة الفرنسية، 6- 8 يونيو 2023، القاهرة، جمهورية مصر العربية.

## 1.مقدمة:

شهد الاقتصاد السياسي –كأحد العلوم الاجتماعية – العديد من التطورات على مدار القرنين الماضيين، تلك التطورات التي ارتبطت بظهور العديد من المفاهيم والمصطلحات الاقتصادية الأجنبية، ومشكلات تدقيق ترجمتها إلى اللغة العربية.

ولم يكن البحث العلمي في المجال الاقتصادي بمعزل عن مشكلات تدقيق الترجمة العربية للمصطلحات الاقتصادية الأجنبية، حيث واجه الباحثون الاقتصاديون مشكلات البحث عن ترجمة عربية موحدة للمفاهيم والمصطلحات الأجنبية المستحدثة في فروع علم الاقتصاد وبحوثه التطبيقية المعاصرة، ومنها – علي سبيل المثال لا الحصر – المفاهيم والمصطلحات الاقتصادية الأجنبية المستخدمة في كل من: الاقتصاد القياسي، اقتصاديات البيئة والمناخ، التنمية المستدامة.. إلخ. وهو ما دعا العديد من الباحثين إلى تقديم اجتهادات متباينة في ترجمتهم العربية لتلك المصطلحات الاقتصادية الأجنبية، الأمر الذي أدى إلى تعدد الترجمات العربية للمفاهيم والمصطلحات الاقتصادية الأجنبية المستحدثة، وبالأخص تلك المصطلحات التي ظهرت في الخمسين عامًا الأخيرة، والمرتبطة بالتحولات والأزمات الاقتصادية العالمية. فضلًا عن غياب الدقة اللغوية في التعبير عن المضمون المستهدف لهذه المصطلحات، وهو ما انعكس بالتبعية على افتقاد الرطانة اللغوية في الدراسات والبحوث الاقتصادية العربية.

وتهدف هذه الورقة إلى إلقاء الضوء على عدد من أهم المصطلحات الاقتصادية الأجنبية في النموذج الاقتصادي العالمي، وتقييم اجتهادات ترجمتها العربية في البحوث والدراسات الاقتصادية العربية، وذلك خلال الفترة 1970- 2023. وهي الفترة التي شهدت عددًا من التحولات والأزمات الاقتصادية على الصعيد العالمي، والتي أفرزت بدورها العديد من المصطلحات الاقتصادية الأجنبية المستحدثة، والمستخدمة في مجال البحوث والدراسات الاقتصادية العربية، بشقيها الوصفي والتطبيقي.

ويستهدف الباحثان في سياق الورقة البحثية الإجابة على عدد من الأسئلة، وهي:

ما هي أهم التحولات الاقتصادية على الصعيد العالمي خلال الفترة البحثية 1970- 2023؟ وما هي أهم المصطلحات الاقتصادية الأجنبية المستحدثة المرتبطة بهذه التحولات؟ وهل استطاعت الدراسات الاقتصادية العربية ضمان الدقة اللغوية والاستقرار في ترجمة هذه المصطلحات، وبالأخص المعنية بكل من: الاقتصاد القياسي، اقتصاديات البيئة والمناخ، التنمية المستدامة؟ وما هي أهم المقترحات نحو الوصول إلى ترجمة عربية للمصطلحات الاقتصادية الأجنبية، تتسم بالشمول والدقة والاستقرار، وبما يحقق رطانة لغوية موحدة في الدراسات الاقتصادية العربية؟

وللإجابة على هذه الأسئلة، يستخدم الباحثان كلًا من المنهج التاريخي والمنهج الوصفي لاختبار فرضية الدراسة الرئيسية، وهي: أن البحوث والدراسات الاقتصادية العربية لم تستطع التوافق على ترجمة دقيقة وموحدة للمصطلحات الاقتصادية الأجنبية المستحدثة، نظرًا لاختلاف المضمون والتناول والفهم لهذه المصطلحات. وهو ما أدي إلى غياب رطانة موحدة في الدراسات الاقتصادية العربية المعنية باستخدام وتطبيق هذه المصطلحات في الدراسات الاقتصادية العربية.

ونستخدم المنهج التاريخي لرصد أهم التحولات والأزمات الاقتصادية العالمية خلال الفترة البحثة 1970- 2023. ويمكننا المنهج الوصفي من عرض لأهم المصطلحات الأجنبية المستحدثة والمرتبطة بهذه التحولات الاقتصادية خلال الفترة البحثية، فضلًا عن تقييم مدي قدرة البحوث الاقتصادية العربية على تحقيق التدقيق اللغوي المستهدف لهذه المصطلحات الأجنبية. وانتهاءً بطرح المقترحات.

وتنقسم الورقة إلى أربعة أقسام رئيسية بخلاف المقدمة، التي هي **القسم الأول**. ونتناول في **القسم الثاني** التحولات الاقتصادية العالمية خلال الفترة 1970- 2023: الأزمات الاقتصادية وأهم الاتجاهات الفكرية. ونعرض في **القسم الثالث** لأهم المصطلحات الاقتصادية الأجنبية المستحدثة والمرتبطة بالتحولات الاقتصادية خلال الفترة البحثية (1970- 2023)، واجتهادات ترجمتها في الدراسات والمعاجم الاقتصادية العربية. ونقدم في **القسم الرابع** تقييمًا للدقة اللغوية ومدي استقرار الترجمة الشائعة للمصطلحات الاقتصادية الأجنبة المستحدثة. وننهي الورقة في **القسم الخامس** بالخلاصة والمقترحات.

## 2. التحولات الاقتصادية العالمية خلال الفترة 1970– 2023: الأزمات الاقتصادية وأهم الاتجاهات الفكرية:

تتواتر الأزمات الاقتصادية العالمية منذ سبعينيات القرن العشرين، تلك الأزمات التي ألقت بظلالها علي مختلف جوانب الحياة الاقتصادية. وتشير تقديرات صندوق النقد الدولي إلى حدوث حوالى 124 أزمة مصرفية و 208 أزمة عملة ونحو 63 أزمة دين عام، فضًلا عن 26 أزمة ثنائية، و8 أزمات ثلاثية، وذلك خلال الفترة 1970- 2007 فقط ( مركز معلومات مجلس الوزراء، فبراير 2023). بالإضافة إلى عدد من الأزمات الاقتصادية الكبرى منذ عام 2008، بداية من الأزمة المالية العالمية عام 2008، وأزمة سندات الخزانة الامريكية عام 2013، وأزمة جائحة فيروس كورونا والأزمة الروسية – الأوكرانية في العقد الحالي من القرن الحادي والعشرين.

وارتبطت الأزمات الاقتصادية العالمية ببزوغ عدد من الاتجاهات الاقتصادية الفكرية، وأفول البعض الآخر منها. فضلًا عن ظهور العديد من المصطلحات الأجنبية المستحدثة، وإحياء البعض الآخر منها. تلك المصطلحات التي حاول الاقتصاديون والباحثون تقديم اجتهاداتهم لترجمتها إلى اللغة العربية. هذه الترجمات التي تميز بعضها بالدقة والاستقرار، في حين لا يزال البعض الآخر منها يحتاج إلى التدقيق والمراجعة على النحو الذي سنتناوله لاحقًا. وفيما يلي عرضًا موجزًا لأهم

الأزمات الاقتصادية العالمية والاتجاهات الفكرية المرتبطة بها خلال الفترة البحثية (1970- 2023)، تمهيدًا لاستخلاص أهم المفاهيم والمصطلحات الأجنبية المستحدثة المرتبطة بهما.

## 1.2 الأزمات الاقتصادية وأهم الاتجاهات الفكرية خلال الفترة 1970– 1979:

بدأت فترة السبعينيات من القرن العشرين بوقوع أزمة التضخم والبطالة (الركود التضخمي Stagflation)، وهي الأزمة التي اشتدت وطأتها على الاقتصادات العالمية خلال هذا العقد. وبدأت الأزمة تحديدًا يوم 15 أغسطس عام 1971، وذلك بإعلان الرئيس الأمريكي "ريتشارد نيكسون" عن وضع ضوابط ورقابة واسعة على الأجور والأسعار، وهو ما مثل في هذا التوقيت انقلابًا عكسيًا في سياسات نيكسون، واعترافًا بفشل جميع وسائل سياسة الكينزيين الجدد في إبطاء التضخم بدون أن يلازمه كساد شديد. وبدأت بوادر الأزمة في علم الاقتصاد وهي العجز عن تفسير أسباب التلازم بين التضخم والركود الشديدين، ثم كانت هناك عودة للأزمة في عام 1973، وأواخر عام 1979 (كانتربري، 2011)، والتي ستنعكس في اشتداد الأزمات المالية التالية، على النحو الذي سنتناوله لاحقًا. لتشهد هذه الفترة أفول مدرسة الكينزيين بعد أن كانت مسيطرة على الفكر الاقتصادي خلال الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين، وصعود المدرسة النيوليبرالية (النقوديين الجدد) على النحو الذي سنتناوله لاحقًا.

وشهد عام 1973 أزمة حرب أكتوبر (الصدمة النفطية الأولى)، والتي بدأت بقرار من ست دول عربية برفع أسعار النفط من 3,01 دولار للبرميل إلى 11,65 دولار للبرميل الواحد. الأمر الذي ترتب عليه زيادة أسعار الطاقة بشكل كبير، وبالأخص بالنسبة لدول غرب أوروبا واليابان التي تعتمد على استيراد النفط بشكل أكبر نسبيًا من الولايات المتحدة الأمريكية. وقد أدي ارتفاع أسعار النفط إلى ظهور نوع جديد من أسباب التضخم، وهو التضخم الناتج عن جانب التكلفة "Cost Inflation"[1].

وخلال هذه الفترة، تصاعد نجم المدرسة النيوكلاسيكية للاقتصاد، وذلك من خلال تقديم نفسها باعتبارها المنهجية "العلمية" للاقتصاد، ولتفسير أسباب الأزمات وطرح حلول لها، ولا سيما عن طريق الصياغات الرياضية للقواعد الاقتصادية ونماذج الاقتصاد القياسي وتطبيقاته. ويرتكز الفكر النيكوكلاسيكي على اعتبار أن العلاقات الاقتصادية بمثابة علاقات بين الأشياء، أو علاقات بين الأفراد والأشياء، ويعتبر المنافسة هي السمة الغالبة للاقتصادات المعاصرة، وأن الاحتكار هو انحراف عن السياق العام المتمثل في المنافسة. وأنشغل هذا التيار بدعم سياسات " Economic Liberalization"، و"

[1]) فقد أدي ارتفاع أسعار النفط خلال هذه الفترة إلى ارتفاع تكلفة الطاقة في واردات الدول الصناعية من حوالي 28 مليار دولار عام 1970 إلى حوالي 535 مليار دولار عام 1980.

Globalization"، و"Privatization" (وهي المصطلحات التي سنتعرض لترجمتها إلى اللغة العربية في الجزء التالي من الدراسة). وأصبحت سياسات المدرسة النيوكلاسيكية أحد أهم أدوات المنظمات الاقتصادية الدولية على مستوي العالم. ومن هنا ظهرت مفاهيم ومصطلحات مستحدثة نتيجة تعميق استخدام النماذج الرياضية والكمّية في الاقتصاد، وأهمها:

Empirical Analysis, Stochastic process, White-noise process, Co-integration, Data mining, Statistical inference, Identification Problem, Hypothesis testing, Panel data, Maximum Likelihood, Generalized Least Square(GLS), Instrumental Variables, Random Effects Models, Fixed Effects Models, Standardized Regression, Partial Adjustment Models, Reduced Form, Random Walk, Impulse Response Analysis (عبد الخالق، ، محاضرات التحليل الكمّي، 2018) .

وهي المصطلحات التي سنعرض لترجمتها إلى اللغة العربية في الجزء التالي من الدراسة. تلك المصطلحات بالأخص التي شهدت العديد من الترجمات المختلف عليها، على النحو الذي سنتناوله لاحقًا. فضلًا عن بروز وتنامي العديد من الظواهر المستحدثة وأهمها: Globalization، Multi-National Companies (MNCs)، والتي استحدثت بدورها مصطلحات استدعت ترجمتها في مجال البحث الاقتصادي والعلمي بشكل مدقق، كما سنتناوله لاحقًا في الجزء التالي من الدراسة.

وخلال ذات الفترة، تراجعت مكانة المنهج المؤسسي لعلم الاقتصاد (Institutional approach)، والذي آمن مؤيدوه بضرورة فهم الهيكل المؤسسي الذي تدور فيه التفاعلات الاقتصادية بين الأفراد وفهم ديناميكيات تطور المؤسسات (Groenewegen, *et. al.*, 2010). وارتبط بصعود المدرسة النيوكلاسيكية ظهور المنهجية المؤسسية الجديدة ( New-Institutional approach)، والتي أسسها اقتصاديون نيوكلاسيكيون، حيث تمسكوا بالابتعاد عن المؤسسية القديمة، والتي بالغت في دور المؤسسات دون تقديم أساس نظري (Coase, 1998). وتمسكوا كذلك بالنيوكلاسيكية بابتعادهم عن النيوكلاسيكية التقليدية، والتي غَلَّبَت الفرد على المؤسسات في تفسيرها للسلوك الاقتصادي. وأولت المنهجية المؤسسية الجديدة اهتمامًا كبيرًا بـ "الرشادة Rationality" وتحديدًا " Procedural Rationality"[(2)]، و" Opportunistic rent – seeking "behavior[(3)]، و Transaction Cost [(4)]، Intellectual Property Rights (العيسوي، 2019). وهي المصطلحات التي سنتناول ترجمتها العربية في الجزء التالي من الدراسة.

وخلال هذه الفترة بدأت المنهجية الاجتماعية (Social Approach) في الظهور، وذلك بدراسة السلوك الاقتصادي للأفراد والمجموعات والفاعلين الاقتصاديين، انطلاقًا مما يتولد من خلال تفاعلاتهم في الأسواق من أنماط السلوك الاجتماعي

2) وهي حالة الرشادة التي تتحقق من خلال عملية بحث مستمر عن حل صحيح. والحل الصحيح هو الذي يوصل الفرد إلى المستوى المأمول لهدفه ويحقق له حالة من الرضا.

3) هو ذلك السلوك الطفيلي الذي يقوم علي تحقيق العائد بدون بذل جهد إنتاجي.

4) قدرت كلفة المعاملات في الاقتصاد الأمريكي عام 1970 حوالي 55% من الناتج المحلي الإجمالي. كما قدرت هذه التكلفة بنحو 60% من الناتج المحلي الإجمالي للدول المتقدمة عام 1998.

والعلاقات الاجتماعية. وفي هذه المنهجية، تتداخل العوامل الاقتصادية مع العوامل الاجتماعية، وسُمي بـ "الاقتصاد الاجتماعي Social economics or Scioeconomics، والذي يعني بدراسة العلاقة بين السلوك الاجتماعي والاقتصاد، وأُطلق عليه في بعض الدراسات علم الاجتماع الاقتصادي Economic Sociology (العيسوي، 2019). وارتبط بالمنهجية الاجتماعية لعلم الاقتصاد خلال هذه الفترة، وتحديدًا عام 1972، ظهور "منهجية السعادة Happiness Approach"، وذلك بإبداء حالة من عدم الرضا عن استخدام الناتج القومي الإجمالي ومقاييسه المختلفة في التعبير عن أداء السياسات الاقتصادية، وهو ما تبنته الأمم المتحدة هدفًا لسياستها العامة في يوليو 2011، على النحو الذي سنناقشه لاحقًا. فضلًا عن ظهور مجال "Socionomics"، وهو المصطلح الذي صاغه R. Prechter عام 1979. ولكن هذا المجال لم يبدأ في جذب الاهتمام ثقافيًا وأكاديميًا إلا في منتصف الثمانينيات من القرن العشرين، على النحو الذي سنتناوله في السطور التالية.

## 2.2 الأزمات الاقتصادية وأهم الاتجاهات الفكرية خلال الفترة 1980– 1989:

بدأ هذ العقد من القرن العشرين بحدوث أزمة ديون دول أمريكا الجنوبية (دول القُمْع الجنوبي) بين عامي 1982-1983، وهي الأزمة التي حدثت نتيجة سلسلة من الصدمات سميت بـ "الصدمات الخارجية External Shocks" بداية من منتصف عام 1979 إلى منتصف عام 1982، والتي نتجت بشكل أساسي عن تناقضات السياسات الاقتصادية في البلدان الصناعية ( مركز معلومات مجلس الوزراء، فبراير 2023). فضلًا عن أسباب الأزمة المتجذرة منذ سبعينيات القرن العشرين، أزمة الركود التضخمي. بالإضافة إلى حدوث صدمة النفط الثانية عام 1979 -1980، وذلك بارتفاع السعر الحقيقي للنفط في البلدان النامية المستوردة له بأكثر من الضعف. فضلًا عن حدوث "صدمة فولكر" [5] لعلاج ما عُرف بـ التضخم الجامح (Hyperinflation)، وذلك من خلال سياسات تعتمد بالأساس على رفع أسعار الفائدة الحقيقية التي تدفعها الدول المستوردة للنفط، وبالتالي ارتفاع تكلفة خدمة الديون الخارجية بنحو 7 % - 8% من عائدات صادرات

5) في عام 1979 ، اختار الرئيس كارتر الاقتصادي الأمريكي "بول فولكر" لرئاسة "الاحتياطي الفيدرالي" بهدف مجابهة التضخم الذي جاوز معدله 14 %، واعتمدت "سياسة فولكر" أو ما سمي بـ"صدمة فولكر أو "مبدأ فولكر" على الرفع التدريجي لسعر الفائدة لمواجهة التضخم من نحو 5 % في بداية توليه المسئولية إلى 10 % أواخر 1979 ، ثم ضاعف الرفع إلى 20 % في مارس 1980، وخفضه فترة وجيزة في يونيو. وعندما عاد التضخم، عاد "فولكر" لرفع المعدل إلى 20 % في ديسمبر، وأبقاه فوق 16 % حتى مايو 1981 . ولم تكن "صدمة فولكر" بلا سلبيات، فالفائدة المرتفعة أدت إلى ركود كبير خيم على السوق الأمريكية خلال عامي 1980 - 1981 حتى منتصف 1982، وهو ما رفع مستويات البطالة بشكل كبير، لكن "فولكر" - الذي جدد له الرئيس ريجان ولاية ثانية على رأس "الفيدرالي" - عاد في أغسطس 1982 لتخفيف تشديد السياسة النقدية، بالسماح لمعدلات الفائدة بالانخفاض، ومعها بدأت مرحلة الانتعاش القوي للاقتصاد الأمريكي، وعاد التضخم مستويات طبيعية عند 2,5 % بداية من يونيو1983.

الدول النامية بين عامي 1979- 1982. لتتحول الأزمة إلى أزمة مالية عالمية واسعة النطاق أولًا في أوروبا الشرقية وفي أمريكا اللاتينية، وانتهاءً بغالبية الدول النامية[6].

وشهد عام 1987 أزمة "انهيار سوق الأسهم"، والتي اندلعت شرارتها في 19 أكتوبر عام 1987، وسميت بـ "الأثنين الأسود". وتراجع خلالها مؤشر داوجونز الصناعي بنحو 22,6%، كما تراجع مؤشر S&P500 بنسبة 20,4%( مركز معلومات مجلس الوزراء، فبراير 2023). وترجع الأزمة إلى عدة أسباب أهمها: عمليات "تأمين المحفظة"، والتي أصبحت بمثابة مُنتَجًا جديدًا لشركات الاستثمار الأجنبية يهدف إلى التأمين ضد مخاطر تذبذب أسعار الأسهم. فضلًا عن انتشار عمليات التداول الرقمي لتنفيذ عمليات كبار المستثمرين في البورصات العالمية بمجرد استيفاء شروط السوق المحددة. وبمجرد بدء بيع الأسهم يوم "الأثنين الأسود"، تم تنفيذ العديد من أوامر البيع، الأمر الذي أدي إلى ضغوط على أسعار الأوراق المالية في اتجاه الهبوط. وبعد الأزمة، في الأجل الطويل، شهدت أسعار الأسهم في الأسواق المالية الأمريكية نموًا حذرًا بنسبة 14,7%، وفي الأسواق الأوروبية بنسبة 7,6%، وأسواق الأسهم العالمية ككل بنسبة 6,3%.

وخلال هذه الفترة أخذ نطاق علم " Socionomics" – السابق الإشارة إليه والذي سنتناول ترجمته في الجزء التالي من الدراسة – في الازدهار، وذلك مع صدور الكتب المفسرة لأفكار R. Prechter، وبعد تأسيس معهد " The Socionomics Institute" وإصدار نشرته الشهرية التي تعرض المساهمات في هذا المجال. واختص علم " Socionomics" بدراسة العلاقة بين المزاج الاجتماعي (مزاج المجتمع) والفعل الاجتماعي والأحداث الاجتماعية[7] (العيسوي، 2019). ويرتكز علم الـ " Socionomics" على فكرة أساسية مؤداها أن المزاج الاجتماعي هو المحدد لكل فكر وسلوك اجتماعي في المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية وغيرها. وهكذا فإن المزاج الاجتماعي يتشكل في أنماط محددة، فإذا أمكن تتبعها ورصدها يمكن التنبؤ بالمتغيرات المستقبلية. لذا يوصف بأنه العلم الجديد للتنبؤ الاجتماعي.

### 3.2 الأزمات الاقتصادية وأهم الاتجاهات الفكرية خلال الفترة 1990– 1999:

شهد الاقتصاد العالمي في منتصف هذه الفترة، وتحديدًا عام 1994، الأزمة المكسيكية، والتي بدأت مع تصاعد أزمات المكسيك الاقتصادية، والانخفاض الشديد والمتتابع في قيمة عملتها المحلية، وتصاعد أزمة القطاع المصرفي بها. وتمثلت

6) في أغسطس عام 1982، أشار وزير المالية المكسيكي إلى أن بلاده لم تعد قادرة على سداد مدفوعات الفائدة بحلول عام 1982، حيث كان هناك ما يقرب من أربعين دولة متأخرة عن سداد مدفوعات الفائدة. وانضمت إليها 27 دولة في العام التالي بما فيها دول أمريكا اللاتينية الأربعة الرئيسية: المكسيك والبرازيل و فنزويلا والأرجنتين. فكانت النتيجة أن امتنع العديد من البنوك المصرفية عن الإقراض الخارجي الجديد، مع إعادة الهيكلة لمحافظ القروض القائمة.

7) يقصد بالمزاج الاجتماعي تلك الحالة الذهنية المشتركة الناشئة عن التفاعلات الاجتماعية بين البشر، أو الحالة العاطفية أو الشعورية الصافية للناس في المجتمع في وقت ما.

أسباب الأزمة في السماح بحرية تدفق الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة "الأموال الساخنة Hot money" إلى داخل المكسيك وخروجها بنفس درجة الحرية. فقد أدي التوقف المفاجئ للاستثمارات غير المباشرة "الاستثمار في الحافظة المالية" للمكسيك في الفترة مارس – إبريل 1994 إلى استنزاف جانب كبير من احتياطاتها للنقد الأجنبي.

واتخذت المكسيك حينها عدة إجراءات للخروج من أزمتها، أهمها: توفير السيولة الدولارية للبنوك، والسماح للبنوك بتحويل جزء من محافظها المتعثرة إلى الحكومة، بما فيها الديون المتعثرة، وإعادة رسملة جميع البنوك التي لم يكن لديها حد أدني لنسبة رأس المال المقررة، وتخفيف عبء الديون على المقترضين بخفض معدلات الفائدة الحقيقية إلى نحو 4 %.

ولم تكد الأزمة المكسيكية توشك على الانتهاء، حتى بدأت الأزمة الأسيوية عام 1997، وكانت بدايتها بأزمة العملة في تايلاند. والتي سرعان ما تحولت إلى أزمة مالية عالمية مالية واقتصادية، انتشرت في بلدان منطقة جنوب شرق آسيا. حيث انخفضت أسعار العملات والأصول الحقيقية في معظم الدول[8].

وتمثلت أسباب الأزمة في السياسات النقدية التي انتهجتها العديد من الدول الأسيوية لدعم سعر الصرف المدار Regulated Exchange Rate، وسعر الصرف الثابت Fixed Exchange Rate. وهو ما أدي إلى زيادة المعروض النقدي بشكل مفرط في الأسواق المحلية، وذلك بالتزامن مع زيادة تدفقات الاستثمار غير المباشر "المال الساخن" إليها.

واتخذت البلدان الأسيوية عدة إجراءات للخروج من الأزمة، أهمها: اتخاذ السياسات الاقتصادية السليمة اللازمة لاستقرار الاقتصاد، وإعادة تكوين الاحتياطات النقدية الأجنبية، والبدء في إصلاح القطاع المالي. فضلًا عن اتخاذ سياسات نقدية متشددة لكبح التضخم[9]. ( مركز معلومات مجلس الوزراء، فبراير 2023)

وشهدت هذه الفترة صعودًا لعلم الاقتصاد السلوكي "Behavioral Economics"، وبالأخص النظرية التي عُرفت باسم " Prospect Theory"، والتي ترتكز على تفسير تحيزات الأفراد عند اتخاذ القرارات الاقتصادية، وعلى الطرق التقريبية التي يتبعونها للوصول إلى قراراتهم. وكان الفضل في هذه النظرية لكل من "كانيمكان وتفيرسكي" في تطوير النظرية ونشرها عام 1992، لتقدم وصفًا دقيقًا لعملية صنع القرار السياسي. وقد أسهمت هذه النظرية في تفسير ميل البشر نحو تجنب الخسارة.

وخلال ذات الفترة، وتحديدًا عام 1996، ظهر علم " Neuroeconomics"، (والذي سنناقش ترجمة المصطلح إلى العربية في الجزء التالي من الدراسة). واهتم " Neuroeconomics" بدراسة عملية صنع القرار عن طريق المزج بين ثلاثة

8) بلغ معدل الانخفاض في هذا التوقيت في قيمة العملات والأصول للدول الآسيوية نحو 40%، وبلغت حجم الديون الخارجية لإندونيسيا حوالي 200 مليار دولار.

9) حافظت إندونيسيا على أسعار فائدة حقيقية سالبة حتي منتصف عام 1998، وارتفع معدل نمو الناتج المحلي لإندونيسيا من – 13,1% عام 1998، إلى 4,8% عام 2003.

علوم: علم الاقتصاد، وعلم النفس، وعلم الأعصاب، وذلك في محاولة لفهم المسارات العصبية التي تؤدي إلى سلوك معين أو اتخاذ قرار معين. وهو يعد أحد تطورات علم الاقتصاد السلوكي وعلم الاقتصاد التجريبي الذي سنناقشه لاحقًا.

### 4.2 الأزمات الاقتصادية وأهم الاتجاهات الفكرية خلال الفترة 2000– 2009:

استهل هذا العقد بداياته بالأزمة المعروفة باسم "أزمة شركة Enron، وفقاعة دوت كوم dotcom" ، وتحديدًا عام 2000. وبدأت مقدمات / إرهاصات الأزمة خلال الفترة 1995- 1996، وذلك مع التنامي السريع لشركات الإنترنت على مستوى العالم، وإطلاق الوعود نحو التوجه إلى المستقبل الرقمي، الذي تتاح فيه الخدمات والمنتجات عبر الشبكة العنكبوتية "الإنترنت". ومن هنا ظهر الجيل الجديد من الشركات الناشئة المعروفة باسم "dotcom". وأنشأت شركة "Enron" للطاقة موقعها الإلكتروني "Enron online" لتداول السلع ومشتقاتها. وبحلول شهر مارس عام 2000، وصل مؤشر ناسداك (Nasdac) إلى قمته عند 5048 نقطة. بعدها بدأت الفقاعة في التنامي، وبدأ العديد من الشركات في إظهار علامات الضعف والتراجع، ليصبح إنفاق شركات الـ "dotcom" دون توليد إيرادات تذكر، مما أدي إلى تحقيقها خسائر جمة، وانخفاض مؤشر ناسداك. ومع تصاعد هجمات 11 سبتمبر عام 2000، تصاعدت أزمة شركة الطاقة الأمريكية "Enron" وبدأت مخاوف المستثمرين في التنامي ، وانفجرت فقاعة (dotcom) بحلول عام 2001 بانخفاض أسعار الطاقة، ولم تعد الممارسات المحاسبية لشركة "Enron" قادرة على إخفاء خسائر الشركة المالية[10]. الأمر الذي أدي في النهاية إلى تهاوي سعر أسهم الشكرة في الأسواق المالية، وإعلان إفلاسها في ديسمبر عام 2001. وانتهت الأزمة إلى التشديد في اتباع السياسات التقييدية، والتشديد على الإجراءات الخاصة بتسجيل الأسهم في الأسواق المالية. فضلًا عن مراجعة وتشديد الإجراءات المحاسبية والمالية الخاصة بالشركات.

نفس العام، وتحديدًا عام 2001، شهد الاقتصاد العالمي أزمة السيولة العالمية، وذلك بالتزامن مع أحداث 11 سبتمبر 2001، والتي تسببت وفي في تدمير البنية التحتية للمؤسسات المالية بمركز التجارة العالمي، وانهيار الاتصالات السلكية واللاسلكية. وحدثت اضطرابات واسعة في الأسواق المالية بالولايات المتحدة الأمريكية، حيث تم إغلاق أسواق

10) جدير بالذكر أن فضيحة شركة "إنرون" للطاقة تلازمت مع الفضيحة المالية لشركة "إندرسون" للمحاسبة والمراجعة عام 2001 في الولايات المتحدة الأمريكية. وذلك عقب اكتشاف إخفاء قيادات الشركة لمديونيات ضخمة مرتبطة بعدد من المشروعات الضخمة والفاشلة التي قامت بها شركة "إنرون" للطاقة، وتضليلها مجلس الإدارة ولجنة المراجعة من خلال التواطؤ مع شركة "إندرسون" للتلاعب في حسابات الشركة لإخفاء الخسائر، بل وإظهار تقديرات مغالى فيها للأرباح في شركة "إنرون" خلال الفترة 1997-2001. وكان من نتائج الأزمة هبوط سعر سهم شركة "إنرون" من 90 دولار في منتصف عام 2000، إلى أقل من الدولار الواحد في نهاية نوفمبر 2001. وأعلنت الشركة إفلاسها في نهاية العام، وتم إلغاء ترخيص شركة "إندرسون" للمحاسبة والمراجعة. (العيسوي، 2019). ولمزيد من التفاصيل أنظر: The Economist , Enron-The real scandal, The Economist, 17 January 2002.

الأسهم الأمريكية لمدة أربعة أيام، وتوقف التداول على السندات المالية. وانعكس ذلك على انخفاض مؤشر ستاندر آند بورز بنسبة 11,6%، وكذا انخفض مؤشر داو جونز بنسبة 14 %.

واتخذ مجلس الاحتياطي الفيدرالي عدة قرارات لمواجهة الأزمة، أهمها: توفير السيولة للشركات والأفراد، بهدف تحسين قدرتهم على سداد المدفوعات. فضلًا عن حفز البنوك على إعادة هيكلة القروض للمقترضين الذين عانوا من مشاكل في السيولة المؤقتة. وهو ما دفع مجلس الاحتياطي الفيدرالي إلى توفير السيولة الإضافية لأجل هذا الغرض.

ولم تكن الأزمتين السابقتين خلال هذا العقد سوي مقدمة أو بمثابة إطلاق تحذيرات لأزمة مالية عالمية أشد وطأة، حيث واجه الاقتصاد العالمي عام 2008 أزمة مالية عاتية هزت أكبر اقتصادات العالم، الولايات المتحدة الأمريكية. ولم يلبث أن انتقلت إلى مختلف الأسواق المالية، حيث فقدت معظم بورصات العالم ما يقرب من نصف قيمتها. ( مركز معلومات مجلس الوزراء، فبراير 2023)

وتمثلت أهم أسباب الأزمة في عدة أسباب أهمها: أزمة الرهن العقاري Subprime mortgage crisis، ارتفاع مستويات الإقراض من البنوك والمستثمرين، نقص أو انعدام الرقابة والإشراف على المؤسسات والأدوات المالية. وكانت أهم الإجراءات المتخذة لإنقاذ الاقتصاد العالمي في هذا التوقيت من البنوك المركزية، وذلك بخفض أسعار الفائدة لتحفيز النشاط الاقتصادي المتباطئ منذ أواخر عام 2007 [(11)].

ولم تكن المدراس الاقتصادية الفكرية خلال هذا العقد (2000- 2009) بمعزل عن هذه الأزمات. فقد ظهرت خلال هذ الفترة الدعوات بالعودة إلى التمسك أو إحياء المنهج الأخلاقي (Ethical Approach) في المعاملات الاقتصادية[(12)]. وقد ظهرت هذه الدعوات كرد فعل لاشتداد الشعور بشيوع الجشع والتكالب على الثروة وتزايد الاستغلال والفقر وغياب العدالة في توزيع الدخل والثروة. فضلًا عن تزايد مظاهر التفكك الأسري والمجتمعي في المجتمعات الرأسمالية.

11) جدير بالذكر أن تصاعد الاستجابة نحو السياسات المتخذة من البنوك المركزية جاء عقب انهيار بنك ليمان براذرز(Lehman Brothers). حيث كان بنك ليمان براذرز يُعد رابع أكبر مصرف استثماري بالولايات المتحدة. وتولى ريتشارد فولد منصب الرئيس التنفيذي في بنك ليمان براذرز في هذا التوقيت، حيث وصف بأنه رائد الخبراء الماليين في مجاله . ونتج عن إفلاس بنك ليمان برادرز آثار سلبية كبيرة على الأسواق العالمية، حيث أدى إلى تراجع الأسواق الرئيسية بالعالم. ولم تكن الساحة العربية بمعزل عن ذلك، حيث لحقها ضررًا كبيرًا أدى إلى انهيار عدد من أسواقها . كما اعتبر المتخصصون الاقتصاديون إفلاس بنك ليمان أشهر حالة في وول ستريت منذ انهيار مؤسسة دركسل برنام لامبرت المتخصصة بالسندات عالية المخاطر عام 1990. وواجه البنك صعوبات جمة جراء أزمة الرهن العقاري التي عصفت بالولايات المتحدة منذ منتصف عام 2007. كما اضطر بنك ليمان براذرز لإسقاط أصول مالية بقيمة 5,6 مليارات دولار بالربع الثالث من عام 2007، وأعلن البنك عن خسارة بلغت 3,9 مليارات للربع الثاني من عام 2008. وتفاقمت الأزمة المالية في بنك ليمان حتى أشهر إفلاسه في سبتمبر 2008 عقب فشل جهود بُذلت من طرف إدارة البنك لإنقاذه.

12) تجدر الإشارة إلى أن المنهج الأخلاقي قائم منذ قرون طويلة، ويهدف إلى إقامة المجتمع الفاضل أو العادل (Utopia)، وذلك من خلال تحلي البشر بالأخلاق الحميدة والقيم الفاضلة في المعاملات الاقتصادية. وهي الدعوات التي تم تبنيها منذ قرون طويلة من الفلاسفة واللاهوتيين، مثل دعوة أفلاطون للمدينة الفاضلة في القرن الرابع قبل الميلاد، ودعوة الـ "اليوتوبيا" لـ "توماس مور" في القرن السادس عشر، ودعوات التعاونيين والاشتراكيين والطوباويين لإقامة مجتمعات على أساس من الملكية التعاونية أو الملكية المجتمعية في القرن الـ 19. ليظهر حينها علم الاقتصاد الأخلاقي باسم "Ethonomics / Ethical Economics".

بالإضافة إلى الاعتقاد بأن النظرية النيوكلاسيكية تشجع على سلوكيات تجميع الثروة وسلوكيات الاستغلال، انطلاقًا من افتراضاتها ومبادئها الأساسية القائمة على تعظيم المنفعة Utility maximization، وتعظيم الأرباح للمنشآت Profit maximization، وتنحية أية اعتبارات اجتماعية أو أخلاقية.

ومن أبرز الكتابات في هذا المجال كتاب "الأسواق الأخلاقية "Moral Markets(ZaK (ed.), 2008). قدم فيه محرر الكتاب تفسيراته لأسباب وقوع الفضائح والأزمات المالية في اقتصادات الأسواق الرأسمالية، حيث رأي أن الثقافة الخاصة بالشركات الرأسمالية والحالة الفسيولوجية لموظفيها تعطل عمل ما يعرف باسم هرمون "الأوكسي توسين"[13]، الذي يساعد البشر على الحفاظ على مراعاة مصالح الغير، ويقلل من الخوف من التعامل مع الآخرين(العيسوي، 2019). وكان هذا المنهج من أهم الأسباب لصعود ما سمي لاحقا بـ " Firms' Social Responsibility"، والذي سنتناول ترجمة المصطلح العربية في الجزء التالي من الدراسة.

وكان أيضًا من أهم نتائج الأزمة المالية العالمية لعام 2008 بروز ما عُرف باسم "اقتصاديات التعقد Complexity Economics". وهو واحد من أربعة مجالات تبدأ في اللغة الإنجليزية بحرف الـ "C". أما الثلاث مجالات الأخرى هي: الفوضى Chaos، والكارثة Catastrophe، والسبرنطيقا Cybernetics . وفي مجال "اقتصاديات التعقد"، استدعى آلان كيرمان – أحد رواد التعقد – عجز النموذج النيوكلاسيكي عن تفسير أزمات النظام الرأسمالي، وتحديد أسبابها. ويرجع ذلك بحسب رأيه إلى أن النموذج النيوكلاسيكي لم يبني على مشاهدات السلوك الفعلي للبشر، بل أنه قام على تصورات تجريدية من جانب المفكرين الاقتصاديين. ورأي "كيرمان" أن الأزمة الاقتصادية التي أصابت العالم عام 2008 لم تكن أزمة أنظمة فقط، ولكنها في الواقع أزمة تشكلت في النظرية الاقتصادية بحد ذاتها، والتي استدعت بالضرورة استحداث مفاهيم واستخدام مصطلحات من خارج النظرية الاقتصادية، علي النحو الذي سنناقشه لاحقًا.

## 5.2 الأزمات الاقتصادية وأهم الاتجاهات الفكرية خلال الفترة 2010– 2023:

بدأت أول أزمات هذه الفترة في مايو عام 2013، وذلك عقب الخروج المؤقت من الأزمة المالية العالمية عام 2008. وكانت أول بوادر الأزمة عندما أعلن رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي آنذاك "بن برناكي" تقليص سياسات

[13]) هرمون "الأوكسي توسي Oxytocin" هو هرمون يتم تصنيعه في المخ البشري وينقل إلى الغدة النخامية التي تتولي إفرازه. ويقال أن هذا الهرمون له تأثير طيب على السلوك الإنساني، وخاصة دوره في الحب. وهو هرمون من منظور علم الأحياء، ولكنه يعتبر ناقلًا عصبيًا من منظور علم الأعصاب.

التيسير الكمّي المتبعة من الاحتياطي الفيدرالي، الأمر الذي أدي إلى تراجع جاذبية الأسواق الناشئة للاستثمار[14]. وعلى الرغم من إبطاء الاحتياطي الفيدرالي لعمليات التيسير الكمّي، والبدء في جولات أخري من مشتريات السندات الضخمة، إلا أن ذلك أدي إلى تعزيز معنويات المستثمرين، وإدارة توقعاتهم بإيجابية. وبمجرد أن أدرك المستثمرون أنه لا يوجد سبب لتحوط والحذر والمخاوف، عادت أسواق رأس المال إلى الاستقرار. وهو ما أسهم في تنامي المنهجية النفسية ( Psychological methodology) ، والمنهجية السلوكية (Behavioral methodology) لعلم الاقتصاد، على النحو الذي سنتناوله لاحقًا.

وبداية من عام 2020، تعرض الاقتصاد العالمي لأخطر أزمة متعددة الجوانب: صحية– اقتصادية– اجتماعية – سياسية خلال المائة عام الأخيرة، ألا وهي أزمة تفشي فيروس كورونا، والمعروفة باسم جائحة كورونا Covid-19 Pandemic. فقد تعرض الاقتصاد العالمي إلى خسائر في الأرواح البشرية، فضلًا عن الخسائر الاقتصادية نتيجة الإغلاق (Lockdown)، والقيود المفروضة لكبح انتشار الفيروس. الأمر الذي أدي إلى تراجع معدلات النمو الاقتصادي العالمي ( مركز معلومات مجلس الوزراء، فبراير 2023). وتسببت الأزمة في ارتفاع معدلات الإنفاق الحكومي للإنفاق على تدابير حماية الوظائف والحياة والرعاية الصحية وسُبل المعيشة، مما أدي إلى زيادة الضغوط المالية على اقتصادات العالم[15]. وهو ما يعني أهمية تناول الظاهرة من المنظور الكلي، الذي قد يتجاوز في مداه البعد الاقتصادي التقليدي، وذلك في ظل صعوبة تتبع تداعيات تطورات الجائحة وتشابك أبعادها. وهو ما يدعو إلى تبني نهج النظرية العامة للأنساق (عبد الخالق، 2020)، بأنساقها المختلفة: النسق الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، لتحليل مثل هذه الظواهر والأزمات المركبة [16]. ومن منظور فلسفي اقتصادي اجتماعي، وبما يحويه ذلك من مصطلحات فلسفية اختلف على ترجمتها، أهمها:

Deduction, Induction, Ontological, Gnosiology, Cognition, Phenomenon, Essence, Nomenclature, Contemplation, Isomorphic, Homomorphism, Analogy, Dialectical materialism,

14) بعد بضعة أشهر من إعلان "بن برناكي"، أعلنت إندونيسيا عن ارتفاع العجز في الموازنة العامة ليصل إلى 4,4% من الناتج المحلي الإجمالي. وشهدت البنوك المركزية في كل من وأندونيسيا وتركيا وأوكرانيا والهند أسرع معدلات لتآكل احتياطات العملات الأجنبية. كما انخفضت عملات الأسواق الناشئة بنسبة 5 % إلى 6 %. وهو ما يحدث دائمًا في أزمات الأسواق الناشئة.

15) ففي عام 2020، حدثت أكبر زيادة في الديون خلال عام واحد منذ الحرب العالمية الثانية، حيث ارتفعت مستويات الدين العالمي إلى 226 مليار دولار، وهو ما ينذر بتعرض الاقتصاد العالمي لركود عميق. ( مركز معلومات مجلس الوزراء، فبراير 2023)

16) تعتبر النظرية العامة للأنساق (General Systems Theory) نظرية شاملة، يمكن تطبيقها على كافة الأنساق الاجتماعية. وقدم "نيكولاس لومان" التجريد العام لهذه النظرية، والذي حقق لها شموليتها. حيث أشار "لومان" إلى أن الروابط داخل كل نسق من الأنساق العامة والمفتوحة تتم بناء على منطق ذاتي مستقل عن منطق الأنساق الأخرى، والتي أسماها"لومان" "الأنساق الوظيفية Functional Systems " ، لأن كل منها ينفرد بوظيفة اجتماعية محددة. وتبني هذه الأنساق الوظيفية بشكل مشابه، فكل نسق منها لا يمكن له القيام إلا بوظيفته، فهو مستقل، بمعني إنتاجه الذاتي للقواعد التي يعمل على أساسها، وكذلك إنتاجه للعناصر التي يتشكل منها هذا النسق. (لمزيد من التفاصيل أنظر، نيكولاس لومان. مدخل إلى نظرية الأنساق، (ترجمة يوسف فهمي حجازي)، ألمانيا، الطبعة الأولى، ألمانيا: منشورات الجمل، 2010).

عبد الخالق، محاضرات التحليل الكمّي، ).Gnosiological Structure, Nomothetic, Ideographic, Teleology (2014)

وهو ما سنتعرض لترجمتها في الجزء التالي من الدراسة

وقد ظهرت أيضًا العديد من المصطلحات المستحدثة إبان هذه الأزمة تحديدًا، جائحة كورونا، عبرت في سياقها عن التداخل وأهمية العلوم البينية، وبالأخص الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. تلك المصطلحات التي سنتناول ترجمتها إلى اللغة العربية في الجزء الثاني من هذه الدراسة. ففي سياق الأنماط الاجتماعية تم إحياء مفهوم " Epidemiological psychology " ، وذلك مع تنامي الشعور الجمعي وظهور المبادرات الاجتماعية، وبالتزامن مع تنامي دعوات التحوط والتحذير من المخاطر المستقبلية المثيلة. كما ظهر مفهوم "Lockdown Economics" لبحث إمكانية النظر في المعاملات الاقتصادية في ظل عمليات الإغلاق المفاجئة، والناجمة عن انتشار الجوائح وما شابهها (الزيني، 2021). وكان أحد أهم المصطلحات على المستوى الاجتماعي بطرح مصطلح " Post-Coronialism " ، بهدف دراسة الواقع الحالي والمستقبل الاجتماعيين لجائحة COVID-19. ومن خصائص هذا المصطلح (شاكر عبد الحميد، 2020):

- أنه لا يتعلق بما سيحدث بعد انتهاء الجائحة، ولكنه يهتم بتداعيات انتشاره وتأثيراته على المجتمعات في كافة المجالات: العمل والأسواق والصحة والتعليم والثقافة والأنشطة الاقتصادية، وهي تأثيرات سوف تستمر وتؤثر على حياة كافي مناحي البشر الاقتصادية والسياسية وغيرها.
- يعد المصطلح المقترح "مصطلح بينيّ Interdisciplinary "، أي يقع في منطقة تجمع بين عدة علوم أهمها الاقتصاد، والفلسفة، وعلم النفس، والدراسات الثقافية، والنقد الأدبي وغيرها. ويمكن إخضاعه للمراجعة والتعديل[17].
- يتناول المصطلح تداعيات الجائحة على مناحي الحياة الإنسانية ، وهي التأثيرات التي من المتوقع ديمومتها على نحو غير مسبوق في تاريخ البشرية[18].
- يصف المصطلح المقترح كل ما هو لامرئي غامض فيروسي الطابع في العلاقات الاجتماعية والممارسات السياسية والاقتصادية والسياسية، إنه لامرئي وغير متوقع أيضًا. ولا يتعلق الأمر فقط بالحالة الكورونيالية ، بل

[17] تتضمن استفادة المصطلح من العلوم البينية عدة أوجه أهمها، الاتجاهات الموجودة في النقد الأدبي والثقافي والمتعلقة بما يسمى بنظريات " التلقي واستجابة القارئ " لدى هولب وأيزر وفيش وغيرهم، وكذلك الاستفادة من دراسات تحليل الخطاب عند فوكو وغيره من المفكرين. كما ينتمي هذا المصطلح إلى مصطلحات الموروث الفكري الإنساني وأهمها: Liquid Modernism ، Deconstructionism ،Post Modernism ،The Uncanny، Post-Colonialism، وغيرها (شاكر عبد الحميد، 2020). والتي سنتناول ترجمتها إلى اللغة العربية في الجزء التالي من الدراسة.

[18] يمثل هذا المصطلح إطارًا تفسيريًا لدراسة وفهم التأثيرات الغريبة The Uncanny Effects لهذه الجائحة. فضلاً عن تناول المصطلح "دراسة الأثر"باعتباره يتجاوز مجرد الدراسة لعمليات التلقي البسيطة أو المركبة للعمل الثقافي(شاكر عبد الحميد، 2020).

يمتد ليشمل كافة جوانب الحياة، أي يتعلق بالفكرة الكلية التي ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالقدرة التدميرية لما هو خفي ولا مرئي.

- يعد المصطلح المقترح شديد القرب من مصطلح " الغرابة " لدى فرويد، لكن الغرابة لديه هي غرابة بصرية، أما غرابة ما بعد الكورونيالية فهي غرابة اللامرئي. فهي ليست غرابة تتعلق بتلك التيمات الخاصة بالخوف أو الخداع البصري، كما كان الحال لدى فرويد، ولكنها غرابة الموت وغرابة سلوك الناس إزاء الموت، وكذلك غرابة التناقضات الموجودة بين أقوالهم الدينية التي تتحدث عن تكريم الموتى وذكر محاسنهم ، وبين رفضهم الاقتراب منهم أو حتى دفنهم على نحو يتفق مع أقوالهم. تلك " الغرابة " التي تجسدت في مواقف كاشفة في المجتمعات أثناء الجائحة خلال فترة الدراسة ، يعكسان حالة الهلع واللاوعي الفكري الإنساني، والتدهور الاجتماعي داخل بعض المجتمعات، وربما عكست أيضاً حالة الفقر الفكري والمادي والجهل داخل مجتمعات أخرى. وتجسدت الغرابة وارتبطت بالموت والحياة، ليس بالمعنى البيولوجي فقط، بل بكافة جوانب حياتنا وعلاقاتنا الاجتماعية ، تلك التي تحولت فيها عاداتنا وعلاقاتنا المألوفة إلى أنماط اجتماعية غير مألوفة، اتسمت بالغرابة والغربة، ومُحاطة بالخوف ومحفوفة بالموت بسبب الكائن أو التكوين اللامرئي غير المتجسد، COVID-19.

وما إن خرج الاقتصاد العالمي –نسبيًا – من أزمة جائحة كورونا، وذلك بعودة معدلات النمو الاقتصادي إلى مستوياتها شبه الطبيعية قبل حدوث الجائحة، إلا أن هذا النمو لم يدم طويلًا. فمع بداية عام 2022 اندلعت الأزمة الروسية الأوكرانية، وما نتج عنها من اشتداد لأزمة الطاقة وسلاسل التوريد العالمية (World Supply Chain)، في أسوأ أزمة يشهدها الاقتصاد العالمي منذ سبعينيات القرن الماضي، وكأن التاريخ يعيد نفسه للوراء. فضلًا عن ارتفاع مستويات التضخم بشكل غير مسبوق، وتوجه البنوك المركزية العالمية نحو تشديد السياسات النقدية برفع أسعار الفائدة، وما ينجم عنه من إبطاء للاستثمار والنمو الاقتصادي. وهو ما أدي إلى إلى تباطؤ النمو العالمي من 6% في عام 2021 إلى 3,2 %في عام 2022 ومن المتوقع أن يستمر الانخفاض ليصل إلى 2,7% في عام 2023، فيما يمثل أضعف أنماط النمو على الإطلاق منذ عام 2001 ، باستثناء فترة الأزمة المالية العالمية والمرحلة الحرجة من جائحة كوفيد-19. وحسب التوقعات، سيرتفع التضخم العالمي من 4,7% في 2021 إلى 8,8% في 2022 ليتراجع لاحقًا إلى 6,5% في عام 2023، و4,1% في عام 2024. (تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، 2022). هذه الأزمة التي استحدثت وأحيت عددًا من المصطلحات التي تستدعي التدقيق في ترجمتها إلى اللغة العربية، أهمها:

Economic Strength, Economic resistance, Economic Vulnerability, Industrialization, Economic Hollowing-Out, International Integration, National Disintegration, Tertiarization.

وسيتم تناول ترجمة هذه المصطلحات في سياقها في الجزء التالي من الدراسة.

ولم تكن الاتجاهات الفكرية وعلم الاقتصاد بمعزل عن هذه التطورات خلال هذه الفترة (2000- 2023)، حيث نجد تنامي المنهج التجريبي لعلم الاقتصاد المعروف باسم "Experimental Economics"، وهو يعني تطبيق أسلوب التجارب المعملية المحكمَّة في دراسة القضايا الاقتصادية، واختبار ما يتوفر بشأنها من نظريات، كما يحدث في العلوم الطبيعية وبعض العلوم الاجتماعية. ومن هذا النهج تنامي علم الاقتصاد السلوكي Behavioral Economics السابق الإشارة إليه، والاقتصاد العصبي Nuroeconomics.[19] ومن النتائج المهمة للاقتصاد التجريبي أن للسياق الاقتصادي والاجتماعي والثقافي تأثيرًا هامًا في اتخاذ القرار، فالعوامل الديمغرافية (السن والنوع ومستوي التعليم وغيرها) والثقافة لها تأثير كبير على ميل الأفراد نحو التنافس أو التعاون، وذلك بخلاف افتراضات النموذج النيوكلاسيكي.

وخلال ذات الفترة، تصاعدت أيضًا المنهجية النفسية (Psychological methodology) لعلم الاقتصاد، والسابق الإشارة إليها، وذلك ردًا على إغفال النظرية النيوكلاسيكية للطبيعة النفسية للأفراد، وعلي تجاهلها لتكوينهم الثقافي والمعرفي، وما ينجم عن هذه العوامل من مواقف للأفراد قد لا تنسجم مع مبدأ الرشادة المفترض في النموذج النيوكلاسيكي. وعلم النفس الاقتصادي Psychological Economics ، هو مزيج بين علم الاقتصاد وعلم النفس ويهتم بقضايا الاختيار وصنع القرار، بهدف التوصل إلى فهم أفضل لأفعال البشر، والمساهمة في التعرف على أثر الأحدث الاقتصادية والاجتماعية على سلوكهم.

أحد المنهجيات التي تنامت بقوة في العشرين سنة الأخيرة هي مقياس السعادة القومية الإجمالية Gross National Happiness (GNH)، والذي أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها في يوليو 2011 قرارها بدعوة الدول الأعضاء لاعتبار السعادة هدفًا للسياسات العامة ولقياس سعادة شعوبها، ولاستخدام مقاييس السعادة في توجيه السياسة العامة. وينطلق هذا الهدف من أن مؤشر السعادة القومية الإجمالية (GNH) يجب أن يرتكز على أربعة مؤشرات أساسية، وهي: الحوكمة الجيدة ، التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة ، الحفاظ على الهوية الثقافية، وصيانة البيئة. وقد تأسست هذه المرتكزات علي تسعة مجالات، هي: حسن الحال من الناحية النفسية ، الصحة، والتعليم، والثقافة، واستخدام الوقت، والحوكمة الجيدة، وحيوية المجتمع المحلي، التنوع الأيكولوجي، وصيانة البيئة، ومستويات المعيشة. وتشمل الأخيرة على كل من دخل الأسرة، والأصول التي تمتلكها ونوعية سكنها. ويتم استخلاص مؤشر (GNH) من ثلاثة وثلاثين مؤشرًا تتوسع على المجالات التسعة التي تتمتع بأوزان نسبية متساوية. بينما تتمتع المؤشرات الموضوعية داخل كل مجال بوزن أكبر من المؤشرات الذاتية.

ولم تكن المؤسسات الدولية بمعزل عن هذه التحولات والتطورات خلال هذه الفترة، حيث تنامت الدعوات نحو صياغة مفهوم جديد، وهو: الـ Sustainable Development وترجمته "التنمية المستدامة"،[20] وبمفهومها الواسع القائم

[19]) من مؤشرات انتشار التجريب في الاقتصاد أنه في عام 2010 عمل اقتصاديون تجريبيون بحوالي 150 جامعة على مستوي العالم، وخصصت لهم جامعاتهم معامل لإجراء التجارب (العيسوي، 2019).

[20]) يعنى مفهوم التنمية المستدامة في أبسط صوره بأنها التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون التغول أو الانتقاص من حقوق الأجيال القادمة في تحقيق وتلبية احتياجاتهم.

على ثلاثة أسس : اقتصادية واجتماعية وبيئي، ليتم تضمنيها في أجندة التنمية المستدامة المرتكزة على 17 هدفًا عرفت باسم "أهداف التنمية المستدامة(Sustainable Development Goals (SDGs ، تلك الأهداف المرتبطة بقضايا الفقر والجوع والصحة والتعليم وغيرها، وهي على الترتيب:

No poverty; Zero hunger; Good health and well-being; Quality education; Gender equality; Clean water and sanitation; Affordable and clean energy; Decent work and economic growth; Industry, innovation and infrastructure; Reduced inequalities; Sustainable cities and communities; Responsible consumption and production; Climate action; Life below water; Life on land; Peace, Justice; strong institutions; and Partnerships for the goals. (UNDP, 2023)

تلك الأهداف السبعة عشر التي تمت ترجمتها إلى العربية على النحو الذي سنوضحه في الجزء التالي من الدراسة.

فضلًا عن صعود قضايا المتعلقة بالتغير المناخي Climate Change، والاقتصاد الأخضر Green Economy، حيث ظهر المصطلحات المستحدثة مثل: Global Warming، Greenhouse Effect، Greenhouse gases، Gas Omission. وغيرها، والتي سنتعرض لترجماتها الاقتصادية في الجزء التالي من الدراسة.

## 3. عرض لأهم المصطلحات الاقتصادية الأجنبية المستحدثة والمرتبطة بالتحولات الاقتصادية خلال الفترة البحثية (1970– 2023)، واجتهادات ترجمتها في الدراسات والمعاجم الاقتصادية العربية:

خصصنا الجزء السابق من الدراسة لعرض أهم الأزمات الاقتصادية العالمية منذ سبعينيات القرن العشرين، وبالأخص الأزمات الاقتصادية الكبرى، بداية من الأزمة المالية العالمية عام 2008، وأزمة سندات الخزانة الامريكية عام 2013، وانتهاءً أزمة جائحة فيروس كورونا والأزمة الروسية الأوكرانية في العقد الحالي من القرن الحادي والعشرين. وأشرنا إلى ارتباط الأزمات الاقتصادية العالمية ببزوغ عدد من الاتجاهات الفكرية، وأفول البعض الآخر منها. وما نتج عنها من إحياء واستحداث العديد من المصطلحات الأجنبية، التي حاول الاقتصاديون والباحثون تقديم اجتهاداتهم بهدف ترجمتها إلى اللغة العربية. ونقدم هنا استخلاصًا لأهم أهم المفاهيم والمصطلحات الأجنبية المستحدثة المرتبطة بالتحولات والأزمات الاقتصادية، واجتهادات ترجمتها إلى اللغة العربية في الدراسات الاقتصادية والمعجمية، تمهيدًا لتقييمها في الجزء الثالث من هذه الدراسة.

### 1.3 أهم المصطلحات الاقتصادية الأجنبية خلال الفترة 1970– 1979، واجتهادات ترجمتها العربية:

ذكرنا سابقًا أن فترة السبعينيات من القرن العشرين شهدت أزمة التضخم والبطالة المعرفة بـ (Stagflation)، وأفول مدرسة الكينزيين بعد أن كانت مسيطرة على الفكر الاقتصادي خلال الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين، وصعود المدرسة النيوليبرالية. والترجمة العربية لمصطلح الـ (Stagflation) استقرت على أنها "الركود التضخمي"، باعتبار هذه المصطلح يعبر عن المزج بين مصطلحي الركود Stagnation، والتضخم الـ Inflation.

ومع تصاعد الأزمات خلال هذه الفترة، مرورًا بأزمة حرب أكتوبر 1973 (الصدمة النفطية الأولى)، الأمر الذي ترتب عليه زيادة أسعار الطاقة بشكل كبير. وقد أدي ارتفاع أسعار النفط إلى ظهور نوع جديد من أسباب التضخم، "Cost Inflation" وترجمته العربية "لتضخم الناتج عن جانب التكلفة"، أو "التضخم المدفوع بالتكلفة". لتصبح أنواع التضخم التي تم تناولها في الدراسات الاقتصادية أربعة أنواع بحسب مسبباته، وهي: Demand Pull Inflation وترجمته "تضخم جذب الطلب"، Cost – Push Inflation وترجمته "تضخم دفع التكلفة"، وStructural Inflation وترجمته التضخم الهيكلي، وExpectational Inflation وترجمته التضخم المبني على التوقعات (كابري، 2011).

ومع صعود سياسات المدرسة النيوكلاسيكية للاقتصاد، بدأ البحث العلمي في المجال الاقتصادي التركيز على الدراسات المبنية على الصياغات الرياضية للقواعد الاقتصادية ونماذج الاقتصاد القياسي وتطبيقاته. وأنشغل هذا التيار بدعم سياسات "الحرية الاقتصادية Economic Liberalization"، و"العولمة Globalization"، و"الخصخصة Privatization". ومن هنا ظهرت مفاهيم ومصطلحات مستحدثة نتيجة تعميق استخدام النماذج الرياضية والكمِّية في الاقتصاد، تلك المصطلحات بالأخص التي شهدت العديد من الترجمات المختلف عليها، وأهمها:

Empirical Analysis وترجمته العربية "التحليل الإمبريقي/ التطبيقي" ، Stochastic process وترجمته العربية "عملية عشوائية" ، White-noise process وترجمته العربية " عملية سديمية "، Co-integration وترجمته العربية " التكامل المتناظر" ، Data mining وترجمته العربية "استنضاب البيانات" ، Statistical inference وترجمته العربية " الاستدلال الإحصائي" ، Identification Problem وترجمته العربية "مشكلة التحديد" ، Hypothesis testing وترجمته العربية " اختبار الفرضية" ، Panel data وترجمته العربية " البيانات المجمَّعة "، Maximum Likelihood وترجمته العربية "الاحتمال الأعظم "، Generalized Least Square(GLS) وترجمته العربية " المربعات الصغرى المعممة"، Instrumental Variables وترجمته العربية " المتغيرات المساعدة" ، Random Effects Models وترجمته العربية "نماذج الآثار العشوائية" ، Fixed Effects Models وترجمته العربية "نماذج الآثار الثابتة" ، Standardized Regression وترجمته العربية "الانحدار المعياري" ، Partial Adjustment Models وترجمته العربية "نماذج التكيف الجزئي" ، Random Walk وترجمته العربية "المشية العشوائية". ,Reduced Form, Random Walk وترجمته العربية "الصيغة المشتقة"، Impulse Response Analysis وترجمته العربية "تحليل الاستجابة" (عبد الخالق، ، محاضرات التحليل الكمِّي 2018). تلك المصطلحات التي اصطلح الباحثون على ترجمة عدد منها في البحث العلمي الاقتصادي بشكل مختلف لا يتسم بالدقة اللغوية، وبالأخص المصطلحات الآتية:

White-noise process, Co-integration, Data mining, Identification Problem, Panel data, Maximum Likelihood, Generalized Least Square(GLS), Partial Adjustment Models, Random Walk, Reduced Form.

على النحو الذي سنتناوله في الجزء التالي من الدراسة.

فضلًا عن بروز وتنامي العديد من الظواهر المستحدثة وأهمها: العولمة Globalization، والتي أختلف في ترجمتها ما بين "العولمة" و"الكوكبة"[21]، وإن استقرت ترجمتها على "العولمة". ومصطلح الشركات متعددة الجنسيات Multi-National Companies (MNCs)، والتي اختلف ترجمتها ما بين "الشركات متعددة الجنسيات"، و"الشركات متعددة القوميات"، والشركات متعدية الجنسيات" (سعيد، 1986). فضلًا عن ظهور مصطلح "Internationalization" والتي تم ترجمتها بمصطلح "التدويل". وهو ما يدعونا إلى إعمال الفكر والبحث العلمي نحو الحاجة إلى ترجمتها في مجال البحث الاقتصادي والعلمي بشكل مدقق وموحد، وهو ما سنتناوله في الجزء التالي من الدراسة.

ومع تراجع المنهج المؤسسي لعلم الاقتصاد (Institutional approach) – التي تم ترجمتها نسبة إلى الـ "المؤسسات Institutions"– خلال هذه الفترة، وظهور المنهجية المؤسسية الجديدة (New- Institutional approach)، والتي غلبت الفرد على المؤسسات في تفسيرها للسلوك الاقتصادي. وأولت المنهجية المؤسسية الجديدة اهتمامًا كبيرًا بـ " Procedural Rationality" وترجمتها "الرشادة الإجرائية"، وذلك بنسبتها إلى تعريفها وهو حالة الرشادة التي تتحقق من خلال عملية بحث مستمر عن حل صحيح. والحل الصحيح هو الذي يوصل الفرد إلى المستوى المأمول لهدفه ويحقق له حالة من الرضا. فضًلا عن تسليط الضوء على مفاهيم مستحدثة أهمها: Opportunistic rent – seeking behavior وترجمته "السلوك الانتهازي" وذلك بحسب تعريفه بأنه هو ذلك السلوك الطفيلي الذي يقوم علي تحقيق العائد بدون بذل جهد إنتاجي. ومصطلح Transaction Cost وترجمته "تكلفة المعاملات"، Intellectual Property Rights وترجمته "حقوق الملكية الفكرية".

ومع تنامي أفكار المنهجية الاجتماعية (Social Approach) السابق الإشارة إليها، وذلك بتداخل العوامل الاقتصادية مع العوامل الاجتماعية، فاطلق عليه مصطلح " Social economics or Socioeconomics"، وترجمته " الاقتصاد الاجتماعي " وذلك بحسب اهتمامه بدراسة العلاقة بين السلوك الاجتماعي والاقتصاد. كما ترجمت دراسات الـ Economic Sociology إلى " علم الاجتماع الاقتصادي". وأولت هذه المنهجية اهتمامها إلى عدد من المفاهيم

[21] أشار إلى ترجمة الـ Globalization" بأنها "الكوكبة" الأستاذ الدكتور/ إسماعيل صبري عبدالله في دراساته الاقتصادية. حيث رأي أن الترجمة الصحيحة للاسم الإنجليزي للظاهرة "Globalization" هي "الكوكبة"، باعتباره مشتق من "Globe" بمعني "الكرة"، والمقصود هو الكرة الأرضية للكوكب الذي نعيش علي سطحه. وذلك مقابل كلمة "العالم" كترجمة لمصطلح "World"، و"الكون" كترجمة لمصطلح "Universe". وكلمة "العالم" تعني البشرية، والنسبة إليها توحي بمشاركة الناس جميعًا في انتشار ونشر الظاهرة محل الدراسة. وراي كذلك أنه لابد مكن تحديد المسمى فيما وراء الخلاف حول الاسم. والمقصود بـ "الكوكبة" هو التداخل الواضح لأمور الاقتصاد والاجتماع والسياسة والثقافة والسلوك، دون اعتداد يُذكر بالحدود السياسية للدول ذات السيادة أو انتماء إلى وطن محدد أو لدولة معينة، ودون الحاجة إلى إجراءات حكومية (عبدالله، 1997).

الكلاسيكية والمستحدثة، أهمها: Economic Surplus وترجمته " الفائض الاقتصادي " ، ومصطلح The disembedded economy وترجمته "الاقتصاد المنفصل عن المجتمع"، The embedded economy وترجمته " الاقتصاد المندمج في المجتمع". وكما ذكرنا خلال هذه الفترة، ارتبط بتنامي المنهجية الاجتماعية لعلم الاقتصاد ظهور "منهجية السعادة Happiness Approach"، الذي تبنته الأمم المتحدة هدفًا لسياستها العامة في يوليو 2011، كما ذكرنا سابقًا. فضلًا عن ظهور مجال الـ "Socionomics" والذي أمكن تعريبه إلى مصطلح "الاجتصاد"(العيسوي، 2009).

### 2.3 أهم المصطلحات الاقتصادية الأجنبية خلال الفترة 1980– 1989، واجتهادات ترجمتها العربية:

ذكرنا أن بداية هذا العقد قد شهدت أزمة الديون المصرفية بين عامي 1982- 1983، وهي الأزمة التي حدثت نتيجة سلسلة مما عُرف بـ " External Shocks" وترجمته "الصدمات الخارجية". ومع حدوث صدمة النفط الثانية عام 1979 -1980، وحدوث "صدمة فولكر" السابق الإشارة إليها، ظهر مصطلح "Hyperinflation" وترجمته العربية "التضخم الجامح" ، كتعبير عن مستويات ارتفاع الأسعار بمعدلات مرتفعة ومستمرة.

وخلال هذه الفترة أتسع نطاق علم " Socionomics" وترجمته العربية "علم الاجتصاد" – السابق الإشارة إليه – في الازدهار، وبالأخص بعد تأسيس "معهد الاجتصاد The Socionomics Institute" وتم الاعتماد في ترجمة المصطلح على مضامين علم الـ " Socionomics" ، والذي يختص بالأساس بدراسة العلاقة بين المزاج الاجتماعي (مزاج المجتمع) والفعل الاجتماعي والأحداث الاجتماعية. وطرح هذا التوجه عدة مفاهيم مستحدثة، اجتهد الباحثون في ترجمتها إلى اللغة العربية، أهمها: مصطلح The Social Mood وترجمته العربية " المزاج الاجتماعي " ، ومصطلح HomoSociologicus وترجمته العربية "الإنسان الاجتماعي"، ومصطلح Homosocioeconmicus وترجمته العربية "الإنسان الاقتصادي الاجتماعي"، ومصطلح Shared mental state وترجمته العربية "الحالة الذهنية المشتركة"، ومصطلح Net emotional state وترجمته "الحالة العاطفية أو الشعورية الصافية".

### 3.3 أهم المصطلحات الاقتصادية الأجنبية خلال الفترة 1990– 1999، واجتهادات ترجمتها العربية:

كما ذكرنا من قبل، فقد شهد الاقتصاد العالمي في منتصف هذه الفترة، وتحديدًا عام 1994، الأزمة المكسيكية، والتي أعقبها الأزمة الأسيوية عام 1997، واللتان ارتبطتا بظهور عدد من المصطلحات الأجنبية. وتمثلت أحد أهم أسباب الأزمتين في السماح بحرية تدفق الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة ، وهو الترجمة العربية للمصطلح الأجنبي "Foreign Indirect Investment" أو الاستثمار في الحافظة المالية "Portfolio Investment"، أو ما يطلق عليه الـ " Hot

money" وترجمته العربية " الأموال الساخنة". فضلًا عن الترجمة العربية لعدد من السياسات التي انتهجتها الدول الآسيوية إبان هذه الأزمات، وأهمها: سياسة سعر الصرف المدار Regulated Exchange Rate Policy، وسعر الصرف الثابت Fixed Exchange Rate Policy.

وكما ذكرنا خلال هذه الفترة، فقد صعد علم الاقتصاد السلوكي "Behavioral Economics"، وبالأخص نظرية " Prospect Theory"، والتي تم ترجمتها بمصطلح "أفق الاختيار"، باعتبارها ترتكز على تفسير تحيزات الأفراد عند اتخاذ القرارات الاقتصادية، وعلى الطرق التقريبية التي يتبعونها للوصول إلى قراراتهم. وتفسير ميل البشر نحو تجنب الخسارة، فيما عرفته بـ "Risk Aversion" وترجمته "بُغضْ المخاطرة"، على النقيض من مفهوم " Risk Seeking " وترجمته "حب المخاطرة".

ومن أهم الموضوعات والمفاهيم التي أرساها الاقتصاد السلوكي: القواعد التي تتخذ بناء عليها القرارات، وبالأخص مصطلح Rules of thumbs وترجمته العربية " القواعد التقريبية أو العرفية "، ومصطلح Framing وترجمته " وصياغة الاختيار أو القرار "، ومصطلح Market Imperfection وترجمته العربية " عدم كفاءة الأسواق "، ومصطلح Market Failure وترجمته العربية " فشل الأسواق".

وكانت أحد أهم المفاهيم التي طورت فيما بعد في إطار الاقتصاد السلوكي ما عرف بمفهوم " التنبيه Nudge"، وهو ما يعني إمكانية تغيير سلوك الفاعل الاقتصادي بتغيير بيئة اتخاذ القرار، أو باتباع سياسة معينة، توجه الفاعلين الاقتصاديين نحو الاتجاه المرغوب من صانع السياسة الاقتصادية، وذلك دون إرغامهم على ذلك.

ومع ظهور علم " Neuroeconomics" عام 1996، تمت ترجمة مصطلحه إلى " الاقتصاد العصبي"، وذلك باعتباره يهتم بدراسة عملية صنع القرار عن طريق المزج بين ثلاثة علوم: علم الاقتصاد، وعلم النفس، وعلم الأعصاب، ومحاولة لفهم المسارات العصبية التي تؤدي إلى سلوك معين أو اتخاذ قرار معين.

### 4.3 أهم المصطلحات الاقتصادية الأجنبية خلال الفترة 2000– 2009، واجتهادات ترجمتها العربية:

ذكرنا من قبل أن هذا العقد من القرن الحادي والعشرين بدأ بالأزمة المعروفة باسم "أزمة شركة Enron، وفقاعة dotcom" ، وتحديدًا عام 2000 ، وأزمة السيولة العالمية عام 2001، والتي أعقبتهما الأزمة المالية الأشد وطأة عام 2008. حيث لم تكن الأزمتين السابقتين خلال هذا العقد سوي مقدمة أو بمثابة إطلاق تحذيرات لأزمة مالية عالمية أشد وطأة. وخلال هذه الأزمات ظهر مصطلح "Subprime mortgage crisis "كأحد أهم مسببات الأزمات المالية، وترجمته العربية "أزمة الرهن العقاري".

وكما ذكرنا، لم تكن المدراس الاقتصادية الفكرية خلال هذا العقد بعيدة عن هذه الأزمات. حيث ظهرت الدعوة إلى إحياء المنهج الأخلاقي (Ethical Approach) في المعاملات الاقتصادية. وفي هذا المنهج بدأ إحياء واستحداث مفاهيم جديدة، أهمها: Moral Markets وترجمته العربية " الأسواق الأخلاقية "، Ethical Socialism وترجمته العربية " الاشتراكية الأخلاقية "، Utopian Socialism وترجمته العربية " والاشتراكية الطوباوية". وكما ذكرنا، كان هذا المنهج من أهم الأسباب لصعود ما سمي لاحقا بـ " Firms' Social Responsibility" وترجمته العربية " المسئولية الاجتماعية للشركات ".

وكما ذكرنا من قبل، فإن من أهم نتائج الأزمة المالية العالمية عام 2008 تنامي علم "اقتصاديات التعقد Complexity Economics". والتي استدعت بالضرورة استحداث مفاهيم واستخدام مصطلحات من خارج النظرية الاقتصادية، وأهمها: العدوي Contagion، والشبكات Networks، والثقة Trust. ولفهم الأزمات وتحليل مسبباتها فإنه يجب علينا –كاقتصاديين– الانتقال في مستويات التحليل من النظم المبسطة Simple Systems، إلى النظم الأكثر تعقيدًا ، أي "نظم النظم Systems of Systems"، أو بمعني أدق الانتقال بمستويات التحليل الاقتصادي نحو "نظرية الأنساق Theory of Systems" أو النظرية العامة للأنساق كترجمة للمصطلح الأجنبي "General Theory of Systems"، على النحو الذي سنتناوله لاحقًا.

### 5.3 أهم المصطلحات الاقتصادية الأجنبية خلال الفترة 2010– 2023، واجتهادات ترجمتها العربية:

ذكرنا أن أول أزمات هذه الفترة كانت في مايو عام 2013، وذلك عقب الخروج المؤقت من الأزمة المالية العالمية عام 2008. وأنه بمجرد أن أدرك المستثمرون أنه لا يوجد سبب للتحوط والحذر والمخاوف، عادت أسواق رأس المال إلى الاستقرار. وهو ما أسهم في تنامي "المنهجية النفسية" لعلم الاقتصاد ، وهي الترجمة العربية لمصطلح ( Psychological methodology) ، و "المنهجية السلوكية" لعلم الاقتصاد ، وهي الترجمة العربية لمصطلح (Behavioral methodology). وكانت المصطلحات الأكثر استحداثًا في علم الاقتصاد بداية من عام 2020، وذلك مع تعرض الاقتصاد العالمي لأخطر أزمة متعددة الجوانب: وهي أزمة جائحة كورونا Covid-19 Pandemic". حيث ظهر مفهوم الـ (Lockdown) وترجمته " الإغلاق "، وذلك القيود المفروضة لكبح انتشار الفيروس، وما نتج عنه تراجع معدلات النمو الاقتصادي العالمي.

وخلال هذه الأزمة، تعالت الأصوات التي تنادي بضرورة تناول الظاهرة من المنظور الكلي، الذي قد يتجاوز في مداه البعد الاقتصادي التقليدي، وذلك في ظل صعوبة تتبع تداعيات تطورات الجائحة وتشابك أبعادها. وهو ما دعا إلى تبني نهج "النظرية العامة للأنساق" في تحليل أسباب الظاهرة، وهي الترجمة العربية لمصطلح (General Systems Theory)(عبد

الخالق، 2020)[22] ، وتحليل الأنساق الوظيفية، كترجمة لمصطلح " Functional Systems analysis". لتحليل مثل هذه الظواهر والأزمات المركبة. وذلك أخذًا في الاعتبار المنظور الفلسفي الاقتصادي والاجتماعي للأنساق، وبما يحويه ذلك من مصطلحات فلسفية اختلف على ترجمتها، أهمها:

Deductionاستنتاج/استدلال/من العام إلى الخاص، Induction استنباط/ استقراء/من الخاص إلى العام، Ontological الماهية ، Gnosiology علم المعرفة ، Cognition المعرفة / الإدراك، Phenomenon الظاهرة، Essenceالباطن، Nomenclature مسمى بمجموعة مصطلحات، Contemplation تأمل / تبصر، Isomorphic متماثل، Homomorphic متجانس، Analogy مماثلة، Dialectical materialism المادية الجدلية، Gnosiological Structure البنية المعرفية/ الهيكل المعرفي، Nomothetic قائمة على استخلاص القوانين، Ideographic قائمة على إدراك الواقع، Teleology الفلسفة الغائية.

وكما ذكرنا، فقد ظهرت العديد من المصطلحات المستحدثة إبان هذه الأزمة تحديدًا، جائحة كورونا، عبرت في سياقها عن التداخل بين العلوم الاجتماعية، وأهمية الدراسات في مجال "العلوم البينية"، وهي الترجمة العربية لمصطلح "Interdisciplinary"، وبالأخص الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. ففي سياق الأنماط الاجتماعية تم إحياء مفهوم " Epidemiological psychology" وترجمته العربية " سيكولوجية الأوبئة" . كما ظهر مفهوم " Lockdown Economics" وترجمته العربية " اقتصاديات الإغلاق " لبحث إمكانية النظر في المعاملات الاقتصادية في ظل عمليات الإغلاق المفاجئة، والناجمة عن انتشار الجوائح وما شابهها (الزيني، 2021).

وقد كان أحد أهم المصطلحات على المستوى الاجتماعي هو مصطلح " Post-Coronialism " وترجمته العربية "ما بعد الكورونيالية" ، بهدف دراسة الواقع الحالي والمستقبل الاجتماعيين لجائحة COVID-19. وما يرتبط بالمصطلح الأخير من مصطلحات نابعة من الموروث الفكري الإنساني، وأهمها: "الغرابة" كترجمة لمصطلح The Uncanny، و "ما بعد الحداثة" كترجمة لمصطلح Post Modernism، و"التفكيكية" كترجمة لمصطلح Deconstructionism ، و"الحداثة السائلة" كترجمة لمصطلح Liquid Modernism، و "ما بعد الحقبة الاستعمارية" كترجمة لمصطلح Post-Colonialism، وغيرها (شاكر عبد الحميد، 2020). ويعتبر مصطلح " ما بعد الكورونيالية Post-Coronialism "إطارًا تفسيريًا لدراسة وفهم التأثيرات الغريبة The Uncanny Effects لهذه الجائحة. فضلاً عن تناول المصطلح لمفهوم "دراسة الأثرEffect Study "باعتباره يتجاوز مجرد الدراسة لعمليات التلقي البسيطة أو المركبة للعمل الثقافي.

[22] جودة عبد الخالق، جائحة كورونا المعتاد الجديد.. الدلالات والتبعات، جريدة الأهرام. 4 مايو 2020: ص. 10.

ومع اندلاع الأزمة الروسية الأوكرانية عام 2022، وما نتج عنها من اشتداد لأزمة الطاقة وسلاسل التوريد العالمية، وهي الترجمة العربية لمصطلح (World Supply Chain)، أدت هذه الأزمة إلى إحياء عددًا من المصطلحات التي تستدعي التدقيق في ترجمتها إلى اللغة العربية، وبالأخص في مجال صمود الاقتصادات في مواجهة الأزمات، من أهم هذه المصطلحات وترجمتها إلى اللغة العربية (عبد الخالق، الزيني، 2023):

القوة الاقتصادية Economic Strength، الصمود الاقتصادي Economic resistance، الهشاشة الاقتصادية Economic Vulnerability، التصنيع Industrialization، عملية "التجويف الاقتصادي" Economic Hollowing-Out، التكامل الدولي International Integration، والانفصام الوطني National Disintegration، وثلثنة الاقتصاد Tertiarization

ومع تنامي "النهج التجريبي" لعلم الاقتصاد – وذلك كترجمة عربية لمصطلح "Experimental Economics"– خلال هذه الفترة (2000– 2023)، وكذلك تنامي علم الاقتصاد السلوكي Behavioral Economics السابق الإشارة إليه، والاقتصاد العصبي Nuroeconomics، تم إحياء عدد من المصطلحات المستمدة من الواقع إلى الاقتصاد التجريبي بعناصره الثلاثة، وهي: البيئة Environment، والمؤسسات Institutions، والسلوك Behavior . كما ألقت البحوث التجريبية الضوء علي الظاهرة المعروفة باسم "الركوب المجاني" وهي الترجمة العربية لمصطلح الـ " Free riding"، والذي يعبر في سياقه نوع من الكسب الطفيلي والانتهازية في الاستفادة دون بذل أي جهد أو مال، وبالأخص في مجال السلع العامة Public Goods.

ومع صعود "المنهجية النفسية" لعلم الاقتصاد –كترجمة عربية لمصطلح Psychological methodology ، والسابق الإشارة إليها، باعتباره هو المزيج بين علم الاقتصاد وعلم النفس، والذي يعني بقضايا الاختيار وصنع القرار، ويهدف إلى التوصل لفهم أفضل لأفعال البشر، وكذا المساهمة في التعرف على أثر الأحدث الاقتصادية والاجتماعية على سلوكهم. ومن هذا المنطلق ظهرت مفاهيم مستحدثة أهمها: Time Preferences وترجمتها العربية "التفضيلات الزمنية"، وتعني المفاضلة بين بدائل تفصل بينها مدد معينة. وحدد هذا المنهج أربعة عوامل نفسية لصنع القرارات الاقتصادية وهي: Motives وترجمتها العربية "الدوافع"، ومصطلح Perception وترجمتها العربية "التصور أو الإدراك الحسي"، و Learning وترجمته العربية الـ "التعلم"، Beliefs and Situations وترجمته العربية " المعتقدات والمواقف".

وفيما يخص مقياس السعادة القومية الإجمالية Gross National Happiness (GNH)، والذي أصدرت –كما ذكرنا من قبل– الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها في يوليو 2011 بدعوة الدول الأعضاء لاعتبار السعادة هدفًا للسياسات العامة ولقياس سعادة شعوبها، ولاستخدام مقاييس السعادة في توجيه السياسة العامة. وينطلق هذا الهدف من أن مؤشر السعادة القومية الإجمالية (GNH) يجب أن يرتكز على أربعة مؤشرات أساسية، وهي: "الحوكمة الجيدة" كترجمة لمصطلح Good Governance، و"التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة" كترجمة لمصطلح Sustainable Social and Economic Development، والحفاظ على الهوية الثقافية، وصيانة البيئة. وقد تأسست هذه المرتكزات علي تسعة مجالات، هي: "حسن الحال من الناحية النفسية" كترجمة لمصطلح Psychological Well-being، الصحة، والتعليم،

والثقافة، واستخدام الوقت، والحوكمة الجيدة" كترجمة لمصطلح Good Governance، و"حيوية المجتمع المحلي" كترجمة لمصطلح Community vitality، والتنوع الأيكولوجي، وصيانة البيئة، ومستويات المعيشة.

وكما ذكرنا أنه خلال هذه الفترة تنامت الدعوات نحو صياغة مفهوم جديد، وهو: الـ Sustainable Development وترجمته "التنمية المستدامة"، والذي تمت ترجمته أحيانًا بـ "التنمية المستديمة"، ولكنه تعارف علي ترجمته بـ "التنمية المستدامة"، باعتباره مأخوذ من التعريف الخاص بها الذي ينص على أن مفهوم التنمية المستدامة في أبسط صوره هو التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون التغول أو الانتقاص من حقوق الأجيال القادمة في تحقيق وتلبية احتياجاتهم . وتم تضمنيها في أجندة التنمية المستدامة المرتكزة على 17 هدفًا عرفت باسم "أهداف التنمية المستدامة" كترجمة عربية لمصطلح Sustainable Development Goals (SDGs)، تلك الأهداف المرتبطة بقضايا الفقر والجوع والصحة والتعليم والمرأة والمياه والطاقة والنمو الاقتصادي والتشغيل وغيرها من القضايا، وكما ذكرنا هي على الترتيب:

No poverty; Zero hunger; Good health and well-being; Quality education; Gender equality; Clean water and sanitation; Affordable and clean energy; Decent work and economic growth; Industry, innovation and infrastructure; Reduced inequalities; Sustainable cities and communities; Responsible consumption and production; Climate action; Life below water; Life on land; Peace, Justice, and strong institutions; and Partnerships for the goals.

وتُرجمت الأهداف السبعة عشر إلى العربية على النحو التالي:

الهدف 1- القضاء على الفقر؛ الهدف 2 – القضاء التام على الجوع؛ الهدف 3 – الصحة الجيدة والرفاه؛ الهدف 4 – التعليم الجيد؛ الهدف 5 – المساواة بين الجنسين؛ الهدف 6 – المياه النظيفة والنظافة الصحية؛ الهدف 7- طاقة نظيفة وبأسعار معقولة؛ الهدف 8- العمل اللائق ونمو الاقتصاد؛ الهدف 9- الصناعة والابتكار والبنية التحتية؛ الهدف 10- الحد من أوجه عدم المساواة؛ الهدف 11- مدن ومجتمعات محلية مستدامة؛ الهدف 12- الاستهلاك والإنتاج المسؤولان؛ الهدف 13- العمل المناخي؛ الهدف 14- الحياة تحت الماء؛ الهدف 15- الحياة في البرّ؛ الهدف 16- السلام والعدالة والمؤسسات القوية؛ الهدف 17- عقد الشراكة لتحقيق الأهداف.

تلك الأهداف التي اختلفت ترجمتها العربية، على النحو الذي سنوضحه في الجزء التالي من الدراسة.

ومع صعود القضايا المتعلقة بالعمل المناخي، استخدمت ترجمات لمصطلحات مثل "التغير المناخي" كترجمة عربية لمصطلح Climate Change، و"الاقتصاد الأخضر" وهو الترجمة العربية لمصطلح Green Economy. كما ظهر عدد من المصطلحات المستحدثة مثل: Global Warming وترجمته العربية "الاحتباس الحراري"، و Greenhouse Effect وترجمته العربية "مفعول الدفيئة"، Greenhouse gases وترجمته العربية "غازات الاحتباس الحراري"، Greenhouse Gas Emissions وترجمته العربية "انبعاثات غازات الاحتباس الحراري"، وغيرها. وهي الترجمات التي شابها العديد من الاختلافات كسابقتها، وهو ما يدعونا إلى محاولة تقييم مدى الدقة اللغوية لهذه الترجمات، وذلك على النحو الذي سنتناوله في الجزء التالي من الدراسة.

**4. تقييم الدقة اللغوية واستقرار الترجمة الشائعة للمصطلحات الاقتصادية الأجنبية المستحدثة:**

نقدم في هذا الجزء تقييمًا لمدي قدرة الترجمات العربية على تحقيق الدقة اللغوية المستقرة للمصطلحات الاقتصادية الأجنبية، وبالأخص المستحدثة منها، وذلك في ظل الأزمات الاقتصادية والتحولات الفكرية التي عرضناها سابقًا. أخذًا في الاعتبار أن المصطلحات الاقتصادية الأجنبية التي استخدمناها أو التي سنستخدمها لاحقًا لا تمثل الحصر الكامل للمصطلحات الاقتصادية الأجنبية المحْياة أو المستحدثة خلال الفترة البحثية، نظرًا لصعوبة حصرها في حدود هذه الورقة البحثية، ولكنها بكل تأكيد تمثل نبذة عن أهم المصطلحات الاقتصادية الأجنبية المستخدمة خلال الفترة البحثية. وسنحاول تقديم التقييم في النقاط التالية:

i. تجدر الإشارة بداية – وكما عرضنا – إلى أن الأزمات والتقلبات الاقتصادية تعتبر من أهم سمات النظم الاقتصادية الرأسمالية، ونحن هنا بصدد دراسة "الأزمات الاقتصادية العالمية"، وما ارتبط بها من إحياء واستحداث مصطلحات اقتصادية أجنبية . ومن هنا وجب التفرقة بين مفهومي "الأزمة Crisis"، والدورة الاقتصادية Business cycle". فمفهوم "الأزمة" كترجمة عربية لمصطلح الـ "Crisis" يشير إلى الاختلال أو الاضطراب المفاجئ والعميق الذي يصيب كافة المستويات والقطاعات والمؤشرات الاقتصادية. أما مفهوم "الدورة الاقتصادية" كترجمة عربية لمصطلح الـ "Business Cycle" فهو يشير إلى التقلبات الاقتصادية الدورية في الناتج القومي الإجمالي والدخل والتوظف، وتستمر هذه الدورة عادة من سنتين إلى عشر سنوات. ومن ملامح تلك الدورات التوسع أو الانكماش على نطاق واسع في معظم القطاعات الاقتصادي.

ii. ونحن بصدد تقييم قدرة التراجم العربية على تحقيق التدقيق اللغوي للمصطلحات الاقتصادية الأجنبية خلال الفترة البحثية، تجدر الإشارة أيضًا إلى أهمية التفرقة بين كل من: التعريب والترجمة، أو التفرقة بين ما هو مُعرَّب وبين ما هو مُترجم. فالتعريب هو ايجاد كلمات جديدة تقابل كلمات دخيلة علينا من ثقافة أخرى. أي أنها عملية إثراء لغوي تساهم في تجديد اللغة، وتحتاج لجهود أصيلة من اللغوي للتنقيب في اللغة, لكي لا نقبلُ الحديثَ بلغة أخرى في صميم لغتنا الأم. والتعريب له دور كبير يضطلع به علم المصطلح، وذلك حتي نحقق هويتنا العربية، بدلا من الترنم بمصطلحات غربية في شتى مجالات ثقافاتنا الاقتصادية والأدبية والسياسية وغيرها. أما الترجمة فهي نقل نتاج لغوي من لغة إلى أخرى، وبالتالي فهي بمثابة آلية يتقنها المترجم العارف باللغتين، وهي السبيل إلى معرفة الآخر، ولإيجاد التفاعل الثقافي والحضاري. وهذا يصب في مصلحة الارتقاء بالحضارة الإنسانية عموماً، وفي إنضاج وتطوير ثقافات الأمم. وبنفس القدر الذي تساعدنا فيه الترجمة في معرفة الآخر، فإنها تعيننا على إدراك حقيقتنا ومعرفة ذاتنا من خلال ما تقدمه لنا عن الآخر، وتُمكِّننا أن نستجلي أوجه التشابه والاختلاف فيما بينه وبيننا. فمن خلال الترجمة يمكننا أن نحصل على نقد الآخر لنا ومن خلالها أيضاً يمكننا أن ننتقد أنفسنا.

iii. نقطة أخري جديرة بالذكر، وهي الاختلاف في الترجمات العربية للمصطلحات الاقتصادية الأجنبية في البحوث والدراسات العربية نتيجة اختلاف اللهجات بين الأقطار العربية. فنجد ترجمة أو تعريب المصطلحات الأجنبية بشكل عام، والاقتصادية بشكل خاص، تختلف من المشرق العربي إلى المغرب العربي باختلاف اللهجات، مرورًا بالاختلاف في الترجمة بالاعتماد على اللهجة العربية المصرية، على النحو الذي سنوضحه لاحقًا.

iv. من خلال تقييم الترجمات العربية للمصطلحات الاقتصادية الأجنبية خلال الفترة 1970- 1979، يمكن القول أن أهم المصطلحات الاقتصادية المستحدثة قد شهدت تدقيقًا لغويًا في ترجمتها، وبالأخص مصطلحات مثل الـ (Stagflation) باعتبار ترجمته العربية "الركود التضخمي"، معبرة عن المزج بين مصطلحي الركود Stagnation، والتضخم الـ Inflation. وكذا الترجمة العربية لمصطلحات "أنواع التضخم" وأهمها: Demand Pull Inflation وترجمته "تضخم جذب الطلب"، Cost – Push Inflation وترجمته "تضخم دفع التكلفة"، وStructural Inflation وترجمته التضخم الهيكلي، وExpectational Inflation وترجمته "التضخم المبني على التوقعات".

v. قد ظهرت بعض الاختلافات في الترجمة للمصطلحات الأجنبية مع صعود سياسات المدرسة النيوكلاسيكية للاقتصاد خلال هذه الفترة، ولكنها اختلافات عبرت عن التنقيح الفكري في الاستخدام الكفء للغة العربية، وعبر بعضها عن اختلاف اللهجات بين أقطار الوطن العربي. ومن هذه المصطلحات: مصطلح " Globalization" وترجمته العربية ما بين "العولمة والكوكبة" وإن استقر ترجمتها على "العولمة". ومصطلح الـ "Internationalization" وترجمته العربية ما بين "التدويل والدولنة"، وإن استقر ترجمتها على "التدويل". ومصطلح "Privatization" وترجمته العربية ما بين "الخصخصة والتخصيصية" وإن استقر ترجمتها على "الخصخصة" وذلك في اللهجة العربية المصرية، بينما نجد ترجمة ذات المصطلح إلى "الخوصصة"، و"الأهلنة" و"التفويت لصالح القطاع الخاص" في تونس والمغرب العربي (جلال، 1995) [(23)]. وهكذا تختلف الترجمات العربية باختلاف اللهجات المستخدمة في الترجمة من قطر عربي لآخر، كما أشرنا من قبل.

vi. بينما كان الاختلاف وغياب التدقيق في ترجمة المصطلحات الاقتصادية الأجنبية جليًا مع استخدام النماذج الرياضية والكمّية في الاقتصاد، وربما يرجع السبب في ذلك إلى ندرة الباحثين الاقتصاديين المتخصصين في هذا المجال، فضلًا عن ضعف الترابط بين الاقتصاد والعلوم الأخرى في مجالات العلوم الاجتماعية. الأمر الذي انعكس في تراجع العلاقات والترابط بين الباحثين في المجالات العلمية المختلفة، وبالأخص في مجالات العلوم الاجتماعية. وقد شهد استخدام النماذج الرياضية

23) تجدر الإشارة إلى أن ترجمة هذه المصطلحات غير موجودة في المعجم الموحد لمصطلحات الاقتصاد، الصادر عن المنظمة العربية للتربية والعلوم والثقافة، 2000، وذلك باعتباره من أحدث المعاجم العربية التي تم إصدارها في هذا الإطار.

والكمّية في الاقتصاد العديد المصطلحات التي أفرزت العديد من الترجمات المختلف عليها، ولكن ترجمتها الأدق على النحو التالي:

Empirical Analysis وترجمته العربية "التحليل الإمبريقي/ التطبيقي" ، Stochastic process وترجمته العربية "عملية عشوائية" ، White noise process وترجمته العربية " عملية سديمية "، Co-integration وترجمته العربية " التكامل المتناظر" ، Data mining وترجمته العربية "استنضاب البيانات" ، Statistical inference وترجمته العربية " الاستدلال الإحصائي" ، Identification Problem وترجمته العربية "مشكلة التحديد" ، Hypothesis testing وترجمته العربية " اختبار الفرضية" ، Panel data وترجمته العربية " البيانات المجمعة "، Maximum Likelihood وترجمته العربية " الاحتمال الأعظم "، Generalized Least Square(GLS) وترجمته العربية " المربعات الصغرى المعممة"، Instrumental Variables وترجمته العربية " المتغيرات المساعدة" ، Random Effects Models وترجمته العربية "نماذج الآثار العشوائية" ، Fixed Effects Models وترجمته العربية "نماذج الآثار الثابتة" ، Standardized Regression وترجمته العربية "الانحدار المعياري" ، Partial Adjustment Models وترجمته العربية "نماذج التكيف (التعديل) الجزئي" ، Random Walk وترجمته العربية "المشية العشوائية". ,Reduced Form وترجمته العربية "الصيغة المشتقة"، Impulse Response Analysis وترجمته العربية "تحليل الاستجابة" (عبد الخالق، محاضرات التحليل الكمّي 2018). وهي المصطلحات غير الموجود ترجمتها في المعجم الموحد لمصطلحات الاقتصاد، الصادر عن المنظمة العربية للتربية والعلوم والثقافة، 2000، باعتباره من أحدث المعاجم العربية الاقتصادية المصدرة في هذا الإطار.

وهذه المصطلحات التي قام الباحثون بترجمة عدد منها في البحث العلمي الاقتصادي بشكل مختلف، ومنها على سبيل المثال لا الحصر المصطلحات الآتية:

White-noise process وترجمتها "العملية السديمية"، وهي الترجمة الأدق، وذلك عوضًا عن ترجمتها بـ "عملية الضوضاء البيضاء" وهي الترجمة الأبعد عن الدقة. ومصطلح Co-integration وترجمتها "التكامل المتناظر"، وهي الترجمة الأدق، وذلك بدلًا من ترجمتها بـ "التكامل المشترك" الأكثر استخدامًا في البحوث الاقتصادية (وهي الترجمة الأقل دقة لأن لفظ مشترك يقابل Jointبالإنجليزية وليس -Co). ومصطلح Data mining وترجمتها "استنضاب البيانات"، وهي الترجمة الأدق، وذلك عوضًا عن ترجمتها بـ "التعدين في البيانات" أو "الاستخراج في البيانات"، وهي الترجمات الأبعد عن الدقة. ومصطلح Identification Problem وترجمتها "مشكلة التحديد"، وهي الترجمة الأدق، وذلك بدلًا من ترجمتها بـ "مشكلة التمييز" أو "مشكلة التعريف" الأكثر شيوعًا في الاستخدام في البحوث الاقتصادية، وهي الترجمات الأبعد عن الدقة. ومصطلح Panel data وترجمتها "البيانات المجمَّعة"، وهي الترجمة الأدق. ومصطلح Reduced Form وترجمتها "الصيغة

المشتقة"، وهي الترجمة الأدق، وذلك بدلًا من ترجمتها بـ "الصيغة المختزلة" أو الصيغة المخفضة" الأكثر استخدامًا في البحوث الاقتصادية، وهي الترجمة الأبعد عن الدقة. وغيرها من المصطلحات الأكثر شيوعًا في مجال دراسات الاقتصاد القياسي والتحليل الكمِّي، والتي تفتقد إما إلى غياب التدقيق اللغوي، أو إلى غياب ترجمتها من الأساس، ومن ثم يتم التلفظ بمصطلحات أجنبية تغيب عنها الرطانة اللغوية الاقتصادية باللغة العربية. وهو ما يدعونا إلى توجيه الدعوة إلى توحيد ترجمة المصطلحات الاقتصادية الأجنبية إلى اللغة العربية، وما يتطلبه ذلك من إحياء لعملية التعريب مرة أخري، على النحو الذي كان سائدًا في بدايات القرن العشرين.(أنظر في ذلك: بول لروا بوليو، الموجز في علم الاقتصاد، تعريب حافظ إبراهيم وخليل مطران، 1913).

vii. وبالنظر إلى الترجمات العربية للمصطلحات الاقتصادية الأجنبية خلال الفترة 1980- 1989، يمكن القول أن أهم المصطلحات الاقتصادية المستحدثة لم تشهد نفس التدقيق اللغوي مقارنًة بالفترة السابقة عليها. فرأينا في ترجمة مصطلح "Hyperinflation" وترجمته العربية الأدق "التضخم الجامح" ، اختلاف في ترجمته إلى "التضخم المتفشي"، و"التضخم المفرط" (المنظمة العربية للتربية والعلوم والثقافة، المعجم الموحد، 2000). ولكن جاءت الترجمة الأدق – وبمثابة التعريب- في مفاهيم العلوم الاقتصادية المتنامية والمستحدثة كمصطلح الـ " Socionomics" وترجمته العربية بـ "علم الاجتصاد" – السابق الإشارة إليه – باعتباره يختص بدراسة العلاقة بين المزاج الاجتماعي (مزاج المجتمع) والفعل الاجتماعي والأحداث الاجتماعية. كما اجتهد الباحثون في الترجمة الدقيقة للمصطلحات المرتبطة بعلم "الاجتصاد" إلى اللغة العربية، وأهمها: مصطلح The Social Mood وترجمته العربية " المزاج الاجتماعي " ، ومصطلح HomoSociologicus وترجمته العربية "الإنسان الاجتماعي"، ومصطلح Homosocioeconmicus وترجمته العربية "الإنسان الاقتصادي الاجتماعي"، ومصطلح Shared mental state وترجمته العربية "الحالة الذهنية المشتركة"، ومصطلح Net emotional state وترجمته "الحالة العاطفية أو الشعورية الصافية" (العيسوي، 2009).

viii. ولم تكن الترجمات العربية للمصطلحات الاقتصادية الأجنبية خلال الفترة 1990- 1999، بأحسن من سابقتها، حيث استقرت الترجمة العربية لمصطلحات أجنبية "شبه مُدققة" ، ومن أهمها: الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة كترجمة عربية للمصطلح الأجنبي "Foreign Indirect Investment" أو الاستثمار في الحافظة المالية "Portfolio Investment"، وهو ما اصطلح عليه بـ " Hot money" وترجمته العربية " الأموال الساخنة". فضلًا عن استقرار الترجمة العربية لعدد من السياسات التي انتهجتها حكومات الدول إبان الأزمات، وأهمها: سياسة سعر الصرف المدار Regulated Exchange Rate، وسعر الصرف الثابت Fixed Exchange Rate Policy.

وجاءت الترجمة الأدق – وبمثابة التعريب– في إطار العلوم الاقتصادية المتنامية والمستحدثة، ومصطلحاتها المستخدمة، وأهمها: علم الاقتصاد السلوكي "Behavioral Economics"، ونظرية "Prospect Theory"، والتي تم ترجمتها بمصطلح "أفق الاختيار"، ومفهوم الـ "Risk Aversion" وترجمته "بُغضْ المخاطرة"، على النقيض من مفهوم " Risk Seeking " وترجمته "حب المخاطرة". والترجمة العربية لموضوعات الاقتصاد السلوكي: كمصطلح Rules of thumbs وترجمته العربية " القواعد التقريبية أو العرفية "، ومصطلح Framing وترجمته " وصياغة الاختيار أو القرار "، ومصطلح Market Imperfection وترجمته العربية "عدم كفاءة الأسواق"، ومصطلح Market Failure وترجمته العربية " فشل الأسواق". والمصطلح الأهم في الفكر الاقتصادي السلوكي وهو " التنبيه Nudge"، السابق الإشارة إليها.

ix. وخلال الفترة 2000- 2009، وتحديدًا مع تصاعد وتيرة الأزمات الاقتصادية العالمية – وبالأخص المالية منها– ظهر العديد من المصطلحات الاقتصادية الأجنبية المستحدثة، من أهمها: مصطلح "Subprime mortgage crisis " ، وترجمته العربية "أزمة الرهن العقاري" كأحد أهم مسببات الأزمات المالية عام 2008. فضلًا عن الدعوة لإحياء المنهج الأخلاقي (Ethical Approach) في المعاملات الاقتصادية، حيث أحيت واستحدثت مفاهيم جديدة، أهمها: Moral Markets وترجمته العربية " الأسواق الأخلاقية "، Ethical Socialism وترجمته العربية " الاشتراكية الأخلاقية "، Utopian Socialism وترجمته العربية " والاشتراكية الطوباوية". وكما ذكرنا أن هذا المنهج كان من أهم الأسباب لصعود ما سمي لاحقا بـ " Firms' Social Responsibility" وترجمته العربية " المسئولية الاجتماعية للشركات ". هي الترجمات التي لم تستقر "نسبيًا" في الدراسات والبحوث الاقتصادية. ربما يرجع السبب في ذلك إلى إغفال تناولها بالشكل الكافي، أو غياب الاهتمام بها من الناحية البحثية، ومن ثم ضعف الاهتمام نحو تعريبها.

وخلال هذه الفترة، تم استحداث مفاهيم واستخدام مصطلحات من خارج النظرية الاقتصادية. وقد ظهرت ترجمتها العربية بشكل متوافق مع ما اصطلح علي استخدامه في علومها الأصلية. ومن أهم هذه المصطلحات: العدوي Contagion، والشبكات Networks، والثقة Trust. و"نظم النظم Systems of Systems"، و"نظرية الأنساق Theory of Systems" أو النظرية العامة للأنساق كترجمة لمصطلح "General Theory of Systems".

x. بينما كانت الفترة 2010- 2023 هي الأكثر ثراءً من حيث إحياء واستحداث المصطلحات الاقتصادية الأجنبية، وبالأخص مع تنامي "المنهجية النفسية" لعلم الاقتصاد ، وهي الترجمة العربية لمصطلح ( Psychological methodology) ، و "المنهجية السلوكية" لعلم الاقتصاد، وهي الترجمة العربية لمصطلح (Behavioral methodology).

وظهرت المصطلحات الأجنبية الأكثر استحداثًا في علم الاقتصاد بداية من عام 2020، وذلك مع تعرض الاقتصاد العالمي لأخطر أزمة متعددة الجوانب: وهي أزمة جائحة كورونا Pandemic Covid-19". حيث ظهر مفهوم الـ

(Lockdown) وترجمته العربية " الإغلاق "، والدعوة لبحث أسباب وتداعيات الأزمات الاقتصادية من المنظور الكلي، وذلك بتبني نهج "النظرية العامة للأنساق" السابق الإشارة إليه. وتحليل الأنساق الوظيفية، كترجمة لمصطلح " Functional Systems analysis". وأخذًا في الاعتبار المنظور الفلسفي الاقتصادي والاجتماعي للأنساق، وبما يحويه ذلك من مصطلحات فلسفية يجب الاهتمام بتدقيق ترجمتها – وتحديدًا تعريبها–، والتي من أهمها:

Deduction استنتاج/استدلال/من العام إلى الخاص، Induction استنباط/ استقراء/من الخاص إلى العام, Ontological الماهية ، Gnosiology علم المعرفة ، Cognitionالمعرفة / الإدراك، Phenomenon الظاهر، Essenceالباطن، Nomenclature مسمى بمجموعة مصطلحات، Contemplation تأمل / تبصر، Isomorphic متماثل، Homomorphic متجانس، Analogy مماثلة، Dialectical materialism المادية الجدلية، Gnosiological Structure البنية المعرفية/ الهيكل المعرفي، Nomothetic قائمة على استخلاص القوانين، Ideographic قائمة على إدراك الواقع، Teleology الفلسفة الغائية.

فضلًا عن إحياء مفهوم " Epidemiological psychology" وترجمته العربية الأدق بـ "سيكولوجية الأوبئة" . واستحداث مفهوم " Lockdown Economics" وترجمته العربية الأدق بـ "اقتصاديات الإغلاق ". وكذا مصطلح " Post-Coronialism " وترجمته العربية "ما بعد الكورونيالية" . فضلًا عن بروز من مصطلحات الموروث الفكري الإنساني السابق الإشارة إليها، مثل : "الغرابة" كترجمة لمصطلح The Uncanny، و "ما بعد الحداثة" كترجمة لمصطلح Post Modernism، و"التفكيكية" كترجمة لمصطلح Deconstructionism ، و"الحداثة السائلة" كترجمة لمصطلح Liquid Modernism، و "ما بعد الحقبة الاستعمارية" كترجمة لمصطلح Post-Colonialism. وهو الأمر الذي يحتاج إلى إعادة النظر في العلوم الاجتماعية باعتبارها وحدة واحدة، وليس أجزاء منفصلة، وذلك في إطار إعادة إحياء للعلوم البينية في مجال البحث العلمي.

واستدعت الأزمة الروسية – الأوكرانية، إحياء واستحداث عددًا من المصطلحات التي تستدعي التدقيق في ترجمتها إلى اللغة العربية، وبالأخص في مجال صمود الاقتصادات في مواجهة الأزمات. فكانت الترجمة الأدق والمعجمية لعدد من أهم هذه المصطلحات الاقتصادية، وأهمها:

القوة الاقتصادية Economic Strength، الصمود الاقتصادي Economic resistance، الهشاشة الاقتصادية Economic Vulnerability، التصنيع Industrialization، عملية "التجويف الاقتصادي" Economic Hollowing-Out.

وخلال هذه الفترة تنامت الدعوات نحو صياغة مفهوم جديد، وهو: الـ Sustainable Development واختلفت ترجمته بن "التنمية المستدامة" و "التنمية المستديمة"، ولكنه اتفق علي ترجمته بـ "التنمية المستدامة". ولكن جاءت الاختلافات في الترجمة إلى العربية في "أهداف التنمية المستدامة" السبعة عشر، وكما ذكرنا هي على الترتيب:

No poverty; Zero hunger; Good health and well-being; Quality education; Gender equality; Clean water and sanitation; Affordable and clean energy; Decent work and economic growth; Industry, innovation and infrastructure; Reduced inequalities; Sustainable cities and communities; Responsible consumption and production; Climate action; Life below water; Life on land; Peace, Justice, and strong institutions; and Partnerships for the goals.

وتُرجمت الأهداف السبعة عشر إلى اللغة العربية بشكل مختلف، جاء أغلبها نتيجة اختلاف اللهجات بين الأقطار العربية، وذلك على النحو التالي:

الهدف 1- القضاء على الفقر (أو القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان )؛ الهدف 2 - القضاء التام على الجوع (أو القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسّنة وتعزيز الزراعة المستدامة)؛الهدف 3 - الصحة الجيدة والرفاه ( أو ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار )؛ الهدف 4 - التعليم الجيد (أو ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع )؛ الهدف 5 - المساواة بين الجنسين (أو تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات)؛ الهدف 6 - المياه النظيفة والنظافة الصحية (أو ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع )؛ الهدف 7- طاقة نظيفة وبأسعار معقولة (أو ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة )؛ الهدف 8- العمل اللائق ونمو الاقتصاد، الهدف (أو تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع)؛ 9- الصناعة والابتكار والبنية التحتية (أو إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتشجيع الابتكار)؛ الهدف 10- الحد من أوجه عدم المساواة (أو الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها)؛ الهدف 11- مدن ومجتمعات محلية مستدامة (أو جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة)؛ الهدف 12- الاستهلاك والإنتاج المسؤولان (ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة )؛ الهدف 13-العمل المناخي (أو اتخاذ إجراءات عاجلة لمكافحة تغير المناخ وآثاره من خلال تنظيم الانبعاثات وتعزيز التطورات في مجال الطاقة المتجددة)؛ الهدف 14- الحياة تحت الماء (حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة )؛ الهدف 15- الحياة في البرّ (أو حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي )؛ الهدف 16- السلام والعدالة والمؤسسات القوية (أو تشجيع إقامة مجتمعات سلمية وشاملة للجميع من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وتوفير إمكانية الوصول إلى العدالة للجميع وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات)؛ الهدف 17- عقد الشراكة لتحقيق الأهداف (أو إحياء الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة.).

ويرجع السبب في اختلاف الترجمة العربية لتلك الأهداف للحداثة النسبية لهذه الأهداف، وغياب القدرة اللغوية على استنطاق واختيار المعاني العميقة من اللغة العربية المعبرة عن مضمون المصطلح أو المفهوم. فضًلا عن اختلاف اللهجات المستخدمة في أقطار الوطن العربي. ومع صعود القضايا المتعلقة بالعمل المناخي، نجد أنه من المتوقع أن يؤدي اختلاف اللهجات بين الأقطار العربية إلى المزيد من الاختلافات في ترجمة المصطلحات المعنية بـ "التغير المناخي" و"الاقتصاد الأخضر" ، والتي ظهرت بوادرها في ترجمة مصطلحات مثل: Global Warming إلى "الاحتباس الحراري"، و Greenhouse Effect إلى "مفعول الدفيئة"، Greenhouse gases إلى "غازات الاحتباس الحراري"، Greenhouse Gas Emissions إلى "انبعاثات غازات الاحتباس الحراري". وهي الترجمات العربية الأقرب في لهجاتها إلى المغرب العربي ولبنان من نظيرتها في مصر والدول الخليجية. الأمر الذي يؤكد على ضرورة العمل على توحيد التراجم العربية للمصطلحات الاقتصادية الأجنبية على مستوي الأقطار العربية، وكذا أهمية إحياء الدعوة إلى تعريب المصطلحات الاقتصادية الأجنبية المستحدثة. وهو ما يستدعي بالضرورة امتزاج الفكر بين المتخصصين في العلوم المختلفة: الاقتصادية والسياسية والثقافية والتاريخية واللغوية، وذلك في إطار عام نحو إحياء العلوم البينية، والاهتمام بمجالات الدراسات البينية، التي ستثري –بكل تأكيد– البحث العلمي واللغوي. وذلك ما سنناقشه في الجزء التالي – والأخير من الدراسة.

## 5. الخلاصة والمقترحات:

**يمكن في الختام الوصول إلى عدد من الاستخلاصات والمقترحات نوجزها في النقاط التالية:**

1) ارتبطت تداعيات الأزمات الاقتصادية العالمية، والمحاولات البحثية الاقتصادية في تحليل أسبابها، بإحياء عدد من المصطلحات والمفاهيم الاقتصادية الأجنبية. فضلًا عن استحداث المصطلحات والمفاهيم الاقتصادية الأجنبية التي صاحبت تنامي دور العلوم الاقتصادية التطبيقية منذ سبعينيات القرن الماضي، وبالأخص المصطلحات الاقتصادية الأجنبية في مجالات الاقتصاد القياسي والتحليل الكمّي والتنمية المستدامة، وغيرها. تلك المصطلحات التي شابها اختلافات في ترجمتها إلى اللغة العربية عند استخدامها في الدراسات والبحوث الاقتصادية العربية لباحثين من بلدان عربية مختلفة. فضلًا عن ضعف التدقيق اللغوي عند ترجمتها في هذه البحوث الاقتصادية لاختلاف اللهجات والمرادفات المستخدمة بين الأقطار العربية، أو لغياب التعاطي مع مضامين وسياقات هذه المصطلحات بلغتها الأم قبل ترجمتها إلى اللغة العربية.

2) ويرجع السبب كذلك في غياب التدقيق اللغوي للمصطلحات الاقتصادية الأجنبية في مجال الاقتصاد التطبيقي إلى الندرة النسبية للباحثين الاقتصاديين في هذا المجال، وضعف تمكنهم من العربية في بعض الأحيان، نتيجة غياب بحثهم في كتب التراث اللغوي، وانصرافهم عنها إلى المؤلفات الأجنبية، أو إلى المؤلفات العربية لنظرائهم من الباحثين غير المتمكنين من

اللغة العربية. فضلًا عن ضعف الروابط بين علم الاقتصاد والعلوم الاجتماعية الأخرى: السياسية والثقافية والتاريخية واللغوية، بما لا يسمح بإتمام عملية التدقيق اللغوي للعديد من المصطلحات الاقتصادية الأجنبية من خلال المزج الفكري بين المدراس والعلوم الاجتماعية المختلفة. وربما لا يقل أهمية هنا قلة أو غياب الجهود الممنهجة لبحث ومناقشة قضايا الترجمة في مجال الدراسات الاقتصادية

3) أدى غياب التدقيق اللغوي للمصطلحات الاقتصادية الأجنبية إلى التوسع في تقديم اجتهادات من الباحثين نحو استخدام ترجمات عربية متعددة للمصطلحات الاقتصادية الأجنبية غير مبنية على أسس علمية سليمة، أو بدون العودة إلى أصول المصطلحات ومضامينها العلمية. وهو ما أدي في أغلب الأحيان لتفريغ المصطلح الأجنبي من سياقه ومضمونه عند ترجمته، وكذلك غياب الرطانة اللغوية والمصطلحية للبحوث الاقتصادية العربية وذلك في اعتمادها في التناول البحثي للمصطلحات الاقتصادية الأجنبية.

4)أحد الأسباب الأخرى في مشكلة تدقيق الترجمة اللغوية العربية للمصطلحات الاقتصادية الأجنبية هي الاختلاف الواضح بين اللهجات والمرادفات المستخدمة بين الأقطار العربية المختلفة. حيث نجد الترجمات العربية المختلفة لنفس المصطلحات الاقتصادية الأجنبية وذلك باختلاف اللهجة المستخدمة، المصرية والمشرق العربي والمغرب العربي، وذلك على النحو الذي تناولناه سابقًا في مفاهيم مثل: الخصخصة، واختلاف ترجمتها إلى "الخوصصة" و"الأهلنة" وأحيانًا "التفويت لصالح القطاع الخاص" (العياري، 1990) ؛ (جلال، 1995)، وذلك كترجمة لمصطلح أجنبي واحد وهو "Privatization". وكذا الترجمات المختلفة لأهداف التنمية المستدامة SDGs السبعة عشر السابق الإشارة إليها، وغيرها الكثير من اختلاف الترجمات لاختلاف اللهجات مما يصعب معه الحصر.

5) من المتوقع أن تتعمق الاختلافات في الترجمة العربية للمصطلحات الاقتصادية في البحوث والدراسات العربية مع ميل ولجوء الباحثين إلى استخدام البرامج الإلكترونية وتطبيقات الذكاء الصناعي في عملية الترجمة للمصطلحات الاقتصادية الأجنبية. الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى المزيد من غياب التدقيق في ترجمة هذه المصطلحات، وذلك بالبعد عن مضامينها ومعانيها وسياقاتها، والتوجه نحو الترجمة "الحَرْفية" التي تؤدي إلى إفراغ المصطلح المترجم من معانيه وأهدافه وسياقه.

6) إن الأمر يتطلب في البداية توجيه الاهتمام من الجامعات والمراكز البحثية المعنية نحو حقل "القاموسية Lexicology"، وذلك بالانخراط في البحث العلمي في هذا الإطار بإحياء "المعجمية Lexicography". فالمعجمية في هذا الإطار لم تعد هواية تمارسها أقلية من المترجمين، ولكنها نشاط مهني له ممارساته الثابت والمستقرة، وله علاقاته الدولية. فالمعجمية تعني إنتاج المعاجم، والمعاجم تُعالج المعاني الدائمة التحول للكلمات. فالمعجمية كونها "عملية Process" ترتبط بنطاق من

الظواهر التي وضعت موضع الملاحظة، أي "المفردات Vocabulary" أو "الرصيد المعجمي Lexicon, Lexis"، كما تعطينا الفكرة عن المبادئ النظرية التي يتم بها معالجة الكلمات والمصطلحات. والنتيجة النهائية هي إنتاج "معجم" يهتم بوظيفة المعجمية باعتبارها وصف لكل الكلمات أو بعض الكلمات في لغة واحدة، تأخذ في الاعتبار ترجمتها وسياقها ومضامينها (هارتمان، 2004).

7) يمكن إيضاح إجراء عملية المعجمية من خلال الشكل الدائري التالي للاستعمال اللغوي والاستعمال المعجمي (هارتمان، 2004)، والذي يمكن البناء عليه في الدعوة نحو البدء في إعداد معجم عربي موحد للمصطلحات الاقتصادية الأجنبية.

**شكل رقم (1)**: عملية التعجيم

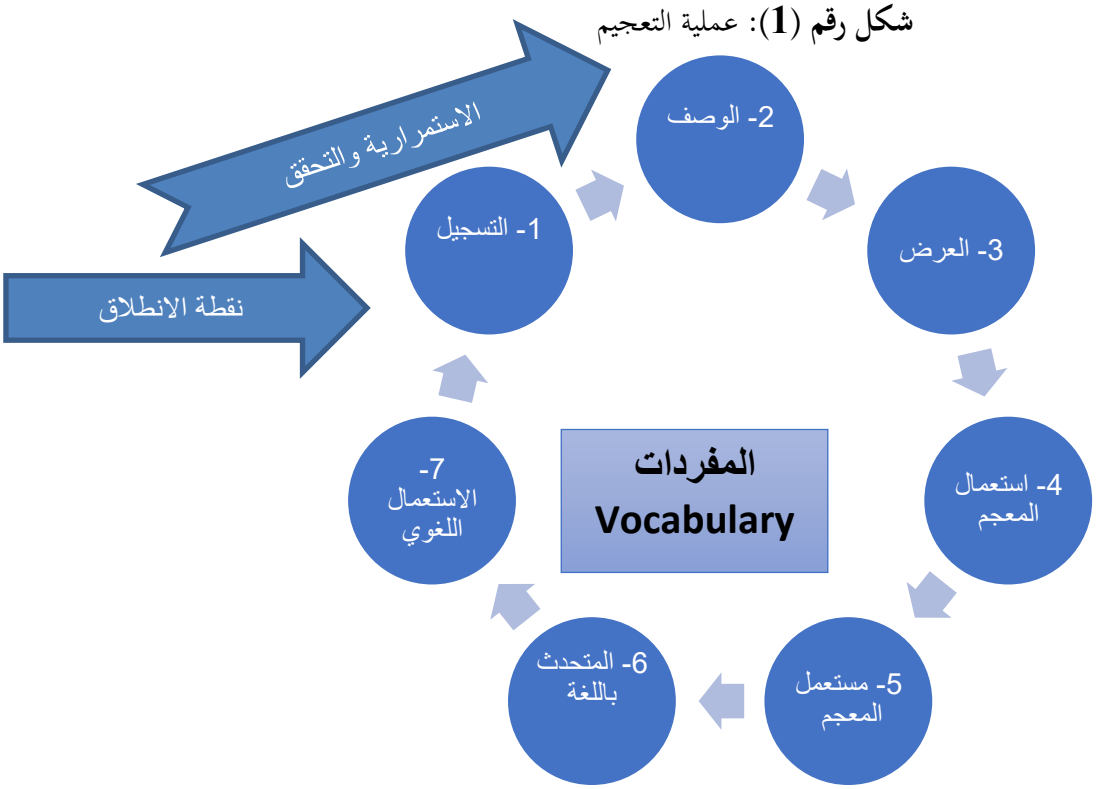


**المصدر**: بواسطة الباحثين، بالاعتماد علي: هارتمان (2004). المعاجم عبر الثقافات: دراسات في المعجمية، ترجمة محمد حلمي هليل، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، إدارة الثقافة العلمية، سلسلة الكتب المترجمة، الطبعة الأولي.

1)وبناء على الشكل السابق، فإننا نقترح أن تبدأ عملية التعجيم للمصطلحات الاقتصادية الأجنبية المستحدثة بعملية "التسجيل Recording"، والتي هي مجمل العمليات اللازمة لتجميع حصيلة مناسبة من المعلومات والبيانات اللغوية الاقتصادية. يلي ذلك عملية "الوصف Description"، وهي العمليات اللازمة لتحليل المادة المعجمية المراد تمييزها، وما يتطلبه ذلك من صفات لهذه العمليات، مثل: النطق والهجاء والمضمون والمعنى والسياق. ثم مرحلة "العرض Presentation" وهي العمليات المطلوبة لترتيب المعلومات في شكل يناسب فئة من المستهدفين أو أكثر من فئة.

2) إن عملية "التعجيم" بهذا الشكل للمصطلحات الاقتصادية الأجنبية ستكون بمثابة إحياء للعلوم البينية Interdisciplinary، والتي يتفاعل من خلالها الباحثون من مختلف التخصصات الاجتماعية: الاقتصادية والسياسية والتاريخية والثقافية واللغوية وغيرها، نحو الوصول إلى رطانة اقتصادية عربية رصينة موحدة للترجمة العربية للمصطلحات الاقتصادية الأجنبية، في كافة الأقطار العربية على اختلاف لهجاتها.

3) يحتاج هذا الأمر في مراحله المختلفة إلى إحياء عملية "التعريب" للمصطلحات الاقتصادية والاجتماعية. فضلًا عن أهمية تبني الحكومات والمؤسسات البحثية والجامعات في مختلف أقطار الوطن العربي لدعم وتمويل عملية التعجيم العربية للمصطلحات الاقتصادية الأجنبية. ويمكننا في هذا الإطار اقتراح التعاون والتنسيق بين والمؤسسات البحثية ومجامع اللغة العربية ومراكز الترجمة في الدول العربية. والهدف هو إصدار "معجم عربي موحد للمصطلحات الاقتصادية "، بحيث يثري البحث العلمي الاقتصادي العربي، ويضمن استقرار الترجمة والرطانة اللغوية الموحدة في البحوث الاقتصادية العربية. ولعلها تكون خطوة نحو توحيد الجهود العربية المشتركة في المجال الاقتصادي العربي.

## 6. المراجع:

### أولًا: المراجع العربية


- بوليو، بول لروا. (1913). *الموجز في علم الاقتصاد*. تعريب حافظ إبراهيم وخليل مطران، القاهرة: مطبعة المعارف بشارع الفجالة.
- [bwlyw, bwl lrwa. (1913). almwjz fy 'elm alaqtsad. t'eryb hafz ebrahym wkhlyl

mtran, alqahrh: mtb'eh alm'earf bshar'e alfjalh].

- جلال، دينا. (1995). الرأسمالية الصناعية الجديدة في مصر: دراسة لنموذج العاشر من رمضان، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

[jlal, dyna. (1995). alrasmalyh alsna'eyh aljdydh fy msr: drash lnmwdj al'eashr mn rmdan, rsalh dktwrah ghyr mnshwrh, klyh alaqtsad wal'elwm alsyasyh, jam'eh alqahrh].

- سعيد، مُحَمَّد السيد. (1986). *الشركات عابرة القوميات ومستقبل الظاهرة القومية*، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب– الكويت: سلسلة عالم المعرفة.

s'eyd, mhmd alsyd. (1986). alshrkat 'eabrh alqwmyat wmstqbl alzahrh alqwmyh, almjls alwtny llthqafh walfnwn waladab- alkwyt: slslh 'ealm alm'erfh.

- عبد الحميد، شاكر. (2020). ما بعد الكورونيالية: أو ذلك العدم الذي يقف على الأبواب (1–2)، أصوات أونلاين، 17 أبريل 2020. تم الإطلاع عليه بتاريخ 20 إبريل 2020.

[ebd alhmyd, shakr. (2020). ma b'ed alkwrwnyalyh: aw dlk al'edm aldy yqf 'ela alabwab (1-2), aswat awnlayn, 17 abryl 2020. tm aletla'e 'elyh btarykh 20 ebryl 2020.]

- عبد الخالق، جودة. والزيني، مُحَمَّد. (2023). "في مواجهة الأزمات: الاقتصاد المصري بين الهشاشة والصلابة،" *مجلة بحوث اقتصادية عربية*، العدد 86، مارس/ آذار 2023.

[ebd alkhalq, jwdh. walzyny, mhmd. (2023). "fy mwajhh alazmat: alaqtsad almsry byn alhshashh walslabh," mjlh bhwth aqtsadyh 'erbyh, al'edd 86, mars/ adar 2023.]

- عبد الخالق، جودة. (2014). محاضرات التحليل الكمِّي (2) لطلبة دكتوراه الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

[ebd alkhalq, jwdh. (2014). mhadrat althlyl alkmِy (2) ltlbh dktwrah alaqtsad, klyh alaqtsad wal'elwm alsyasyh, jam'eh alqahrh].

- عبد الخالق، جودة. (2018). محاضرات التحليل الكمِّي (2) لطلبة دكتوراه الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

[ebd alkhalq, jwdh. (2018). mhadrat althlyl alkmِy (2) ltlbh dktwrah alaqtsad, klyh alaqtsad wal'elwm alsyasyh, jam'eh alqahrh].

- عبد الخالق، جودة. (2020).جائحة كورونا المعتاد الجديد.. الدلالات والتبعات. جريدة الأهرام. 4 مايو 2020: ص. 10.

[ebd alkhalq, jwdh. (2020).ja'ehh kwrwna alm'etad aljdyd.. aldlalat waltb'eat. Jrydh alahram. 4 mayw 2020: s. 10.]

- عبدالله، اسماعيل صبري. (1997). "الكوكبة: الرأسمالية العالمية في مرحلة ما بعد الإمبريالية،" ندوة الطريق نحو تجديد المشروع الاشتراكي، بيروت، 16 – 17 مايو.

[ebdallh, asma'eyl sbry. (1997). "alkwkbh: alrasmalyh al'ealmyh fy mrhlh ma b'ed alembryalyh," ndwh altryq nhw tjdyd almshrw'e alashtraky, byrwt, 16 – 17 mayw.]

- العيسوي، إبراهيم. (2019). *تجديد الفكر الاقتصادي: نظرة نقدية إلى الفكر الاقتصادي السائد وعرض وتقييم لبعض مقاربات تطويره*. القاهرة، الهيئة العامة للكتاب.

[al'eyswy, ebrahym. (2019). tjdyd alfkr alaqtsady: nzrh nqdyh ela alfkr alaqtsady alsa'ed w'erd wtqyym lb'ed mqarbat ttwyrh. alqahrh, alhy'eh al'eamh llktab].

- العياري، الشاذلي. (1990). "تجربة تونس مع القطاعين العام والخاص ومستقبل التجربة،" في: القطاع العام والقطاع الخاص في الوطن العربي، بيروت، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية.

[al'eyary, alshadly. (1990). "tjrbh twns m'e alqta'eyn al'eam walkhas wmstqbl altjrbh," "fy: alqta'e al'eam walqta'e alkhas fy alwtn al'erby, byrwt, lbnan: mrkz drasat alwhdh al'erbyh.]

- الزيني، مُحَمَّد (2021). "الاقتصاد العالمي وجائحة COVID-19 تفسير التداعيات واستشراف الآفاق في إطار نظرية الأنساق،" *مجلة بحوث اقتصادية عربية*، العدد 83، إبريل 2021.

[alzyny, mhmd (2021). "alaqtsad al'ealmy wja'ehh COVID-19 tfsyr altda'eyat wastshraf alafaq fy etar nzryh alansaq," mjlh bhwth aqtsadyh 'erbyh, al'edd 83, ebryl 2021.]

- كانتربري، إي. ري. (2011). *موجز تاريخ علم الاقتصاد: مقاربات جمالية لدراسة العلم الكئيب*. ترجمة سمير كُريّم، مراجعة جودة عبد الخالق. القاهرة، المركز القومي للترجمة.

[kantrbry, ey. ry. (2011). mwjz tarykh 'elm alaqtsad: mqarbat jmalyh ldrash al'elm alk'eyb. trjmh smyr kuryِm, mraj'eh jwdh 'ebd alkhalq. alqahrh, almrkz alqwmy lltrjmh.]

- هارتمان، ر. ر. ك. (2004). *المعاجم عبر الثقافات: دراسات في المعجمية*. ترجمة مُحَمَّد حلمي هليل. مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، إدارة الثقافة العلمية.

[hartman, r. r. k. (2004). alm'eajm 'ebr althqafat: drasat fy alm'ejmyh. trjmh mhmd hlmy hlyl. m'essh alkwyt lltqdm al'elmy, edarh althqafh al'elmyh].

- لومان، نيكولاس. (2010). *مدخل إلى نظرية الأنساق*. ترجمة يوسف فهمي حجازي، ألمانيا، الطبعة الأولى.

[lwman, nykwlas. (2010). mdkhl ela nzryh alansaq. trjmh ywsf fhmy hjazy, almanya, altb'eh alawla].

- مجلس الوزراء المصري، (2023). الأزمات الاقتصادية .. تعثر يعقبه تعاف. مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، نشرة مركز المعلومات، العدد الأسبوعي رقم 91، فبراير.

[mjls alwzra' almsry, (2023). alazmat alaqtsadyh .. t'ethr y'eqbh t'eaf. mrkz alm'elwmat wd'em atkhad alqrar, nshrh mrkz alm'elwmat, al'edd alasbw'ey rqm 91, fbryr].

- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، (2000). *المعجم الموحد لمصطلحات الاقتصاد (انجليزي – فرنسي – عربي)*، سلسلة المعاجم الموحدة رقم: 18، الدار البيضاء.

[almnzmh al'erbyh lltrbyh walthqafh wal'elwm, (2000). alm'ejm almwhd lmstlhat alaqtsad (anjlyzy – frnsy – 'erby), slslh alm'eajm almwhdh rqm: 18, aldar albyda'

**ثانيًا: المراجع الأجنبية**

Coase, R. (1998). "The New Institutional Economics," *The American Economic Review*, vol. 88,
Issue. 2. May.

Groenewegen, J., A. Spithoven, and A. Vanden Berg.(2010). *Institutional Economics – An Introduction.* Plagrave- Mcmiillan.

*The Economist* , Enron-The real scandal, *The Economist*, 17 January 2002.

Zak, P. (2008). *Moral Markets: The Critical Role of Values in the Economy*. Princeton: Princeton
University Press.